

اقرأ في العدد...

- الدول العربية وهجرة العقول!
- دور المرأة السودانية في ثورة ديسمبر ٢٠١٨
- الاقتصاد تريقا الاستقرار

# الأهالي

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الأردني

حشد

اسبوعية - سياسية - تأسست سنة ١٩٨٩

ائتلاف القومية واليسارية: تعديل  
ودمقرطة قانون الانتخابات  
النيابية هو المدخل  
لتصويب الحياة السياسية

## رأى الاهالي

### الشعوب تتعلم الدروس جيدا والانظمة السياسية لاتفعل

تحل الذكرى الثلاثون لهبة نيسان الشعبية الشاملة والناضجة عام ١٩٨٩م، على وقع التحولات السياسية الكبيرة والخطيرة التي تجتاح عالمنا العربي والاقليم، ويتعرض الاردن في سياقها لمتغيرات نوعية دون ان تتوفر المقومات الوطنية الضرورية لمواجهة حماية البلاد من الانزلاق الى ما يرسم له التحالف الامريكى - الصهيوني.

على الرغم من الاهمية التاريخية لهبة نيسان وكل ما اتصفت به من وضوح في المطالب وتحديد الاولويات الوطنية، وكل ما قدمته من تضحيات في سبيل الاقرار الرسمي بالبرنامج الوطني الديمقراطي، إلا ان عنصرا رئيسيا غاب عن فصولها المجيدة.. الا وهو: محاسبة المسؤولين عن تجويع الناس والوصول بالبلاد الى مرحلة حرجة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا...

فاقالة حكومة زيد الرفاعي في ذلك الوقت وتعيين اخرى، لم يغير من النهج شيئا، لا بل استفاد الحكم من حركة الالتفاف هذه، ليفرض برنامجا اقتصاديا أكثر قسوة بمئات المرات على المجتمع الاردني وفتاته الاشد فقرا. وقد تسلسل المسؤولون انفسهم عن ما وقع في البلاد ليعودوا في فترات تاريخية متتالية، وليتولوا مناصب رفيعة في الدولة.

لا نستطيع ان نحمل المسؤولية للقوى الحزبية والوطنية التي خاضت نضالا عسيرا بين الاوساط الشعبية في مواجهة سياسات الحكم في ظل الاحكام العرفية، وكان لها الفضل الاكبر في إحداث هذه النقلة التاريخية التي اعادت الحياة البرلمانية وافرجت عن الحريات العامة، واصبح بمقدور المواطن الاردني ان يعلو صوته في الشارع للمطالبة بحقوقه...

لقد حملت الاحزاب الوطنية اليسارية والقومية والحركة الجماهيرية المنظمة بكل مكوناتها المشروع الوطني الديمقراطي منذ وقت مبكر وكان لها شرف حمل راية الكفاح من اجل التقدم الى الامام على الرغم من قانون الطواري المعمول به والذي أقر عام ١٩٣٥، ثم قرار حل الاحزاب عام ١٩٥٧ وفرض الاحكام العرفية عام ١٩٦٧. واعتمدت في رحلة نضالها الطويلة على قواعدها الاجتماعية المنظمة، ووضوح برنامجها وشجاعة كوادرها وقادتها ووحدة مكوناتها في الميدان. ما استطاعت الى ذلك سبيلا. ، وحققت انجازات مشهودا لها في النقابات المهنية والعمالية والحركات النسائية والشبابية والطلابية والمعلمين والكتاب والمثقفين، الى ان توفرت شروط النهضة الشعبية التي بدأها اهل مدينة معان ثم انتقلت كالنار في الهشيم الى كافة المدن والبلدات الاردنية.

الآن وبعد مضي ثلاثين عاما، يجدر بنا التأكيد على ان النهج الرسمي في التحايل على الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية هو الذي اوصل البلاد الى الكوارث التي نشهدها: حيث تتلاحق الازمات بلا توقف بكل ارتداداتها السياسية والاجتماعية.

الثورات العربية التي نشهدها الآن في كل من الجزائر والسودان تؤكد بما لا يقبل الشك ان الشعوب تتعلم الدروس التاريخية بسرعة، ولكن الانظمة لا تفعل ذلك أبدا، فقد تمسك الشعبان الشقيقان في البلدين على:

- سلمية الثورات واستمراريتها.

- رفض الالتفاف عليها من اية جهة كانت.

- ثم جدولة مطالبه وبرنامجا للتقدم وتجاوز مرحلة الاستبداد... وفي متابعة فصول الثورات الشعبية، اتضح بما لا يقبل مجالا للشك ان لا عودة عن التقدم الى الامام، ولا مجال للمساومة مع القديم، وان الانظمة السياسية المستبدة هي التي اوصلت الامور الى مرحلة اللاعودة.

في الاردن: الهامش يضيق يوما بعد يوم بين الحكم والشعب / فهل يقع هذا في حساب المسؤولين الذين تجاهلوا طويلا إرادة الناس وتطلعهم للإنعتاق والتحرر.

## في الذكرى الثلاثين لهبة نيسان المجيدة ١٩٨٩ الاحتجاجات والثورات الشعبية تتواصل



الملتقى الوطني للاحزاب والقوى والشخصيات القومية واليسارية:  
مواجهة الازمة تتطلب تغيير النهج الاقتصادي والتخلص من التبعية

المنظمات النسائية للاحزاب القومية واليسارية الى بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر:  
الحرية لكل اسيرات واسرى الحرية في سجون الاحتلال الصهيوني

التجمع الديمقراطي الفلسطيني يحدد موقفه من حكومة اشتية



بعد الفصل الجماعي  
التعسفي الذي مورس بحقهم  
الكتلة تسند  
مطالب العاملين  
في البان الجنيدي





## المنظمات النسائية للأحزاب القومية واليسارية الى بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر/عمان

# الحرية لكل اسيرات واسرى الحرية في سجون الاحتلال الصهيوني

وندين الصمت العرب والدولي حول قضية الاسرى والانتهاكات الفظيعة التي يتعرضون لها وخاصة الاسرى المرضى وانتهاج الاحتلال لسياسة الازالة الطبي بحق الاسرى وبشكل ممنهج ومتعمد حيث بلغ عدد شهداء الحركة الاسيرة داخل باستيالات العدو الصهيوني (٢١٨) اسير منذ العام ١٩٦٧ م وحتى يومنا هذا وكان استشهادهم اما بسبب التعذيب والاهمال الطبي او القتل العمد بعد الاعتقال، آخرهم الشهيد فارس بارود من مخيم الشاطئ بغزة الذي استشهد نتيجة الازالة الطبي في معتقل الاحتلال.

لذا فاننا نطالب كافة الهيئات العربية والدولية المعنية بحقوق الانسان واللجنة الدولية للصليب الاحمر بشكل خاص بتحمل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية والقيام بدورها الانساني لانقاذ حياة الاسرى والاسيرات وتوفير كافة المستلزمات الطبية والصحية والانسانية الضرورية لهم وتأمين الزيارات الدورية لهم والضغط على حكومة الاحتلال من اجل اطلاق سراح جميع الاسرى والاسيرات البواسل باعتبارهم اسرى حرب ومناضلين من اجل الحرية عملا بالمواد المنصوص عليها في المواثيق والاعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية .

اساليب التعذيب بحق الاسيرات باطلاق الرصاص عليهن اثناء عمليات الاعتقال واحتجازهن داخل زنازين لا تصلح للعيش واخضاعهن للتحقيق لمدد طويلة مع الشيخ والعزل وحرمان الاسيرات من زيارة عائلاتهن وخاصة الاسيرات الامهات بالإضافة الى سياسة الازالة الطبي التي تتبعها ادارة معتقلات الاحتلال - في هذا السياق نرفع الصوت عاليا ونطالب بالافراج عن الاسيرة المريضة اسراء جعابيص والتي يرفض الاحتلال اخضاعها للعلاج اثر اطلاق جنود الاحتلال الرصاص عليها ، ناهيك عن وضع الاحتلال اجهزة التشويش التي تبث السموم في اجسام الاسرى والاسيرات طوال الوقت وتعريض حياتهم للخطر . ان ما تقوم به سلطات الاحتلال بحق الاسرى والاسيرات والاطفال ومحاكمتهم واحتجازهم والتنكيل بهم وتعذيبهم وعزلهم انفراديا وانتهاج سياسة الازالة الطبي يشكل جريمة حرب وانتهاكا صارخا للقانون الدولي الانساني وخاصة اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة واتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

اننا اذ ندين هذه الممارسات الفاشية بحق الاسرى والاسيرات الفلسطينيات

الذين يخوضون معارك النضال والكرامة ولكافة الاسرى البواسل المضربين عن الطعام ابطال معركة الكرامة الثانية المناضلين من اجل حريتهم وحقوقهم الانسانية والوطنية ضد القهر والظلم الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحقهم وبحق جميع ابناء الشعب الفلسطيني في انتهاك صارخ لكافة الاتفاقيات الدولية وقرارات هيئة الامم المتحدة ذات الصلة بحقوق الانسان.

فبحسب اخر الاحصائيات الصادرة عن الهيئات المختصة في شؤون الاسرى والمحررين فقد بلغ عدد الاسرى والمعتقلين نحو (٥٧٠٠) اسير واسيرة وان الاحتلال اعتقل اكثر من ١٦ الف امرأة فلسطينية منذ العام ١٩٦٧ ، وان سلطات الاحتلال تعتقل ٥٠ امرأة فلسطينية في معتقل الدامون بينهم ٩ اسيرات جريحات واسيرة واحدة قيد الاعتقال الاداري وإن (٢٥٠) طفلا فلسطينيا دون سن ١٨ عاما يقبعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وقد اعتقلت سلطات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام ٢٠٠٠، قرابة ١٠,٠٠٠ طفل فلسطيني، والعديد منهم اجتازوا سن الثامنة عشرة وما زالوا في الأسر وتمارس بحقهم كل أشكال القمع، والتنكيل، والمعاملة المهينة وتتمثل

الاهالي - يتوجه وفد نسائي يمثل المنظمات النسائية لائتلاف الاحزاب اليسارية والقومية صباح الاربعاء ١٧ نيسان لتسليم مذكرة الى بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عمان بمناسبة يوم الاسير الفلسطيني طالب فيها اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتحمل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية والقيام بدورها الانساني لانقاذ حياة الاسرى والاسيرات في سجون ومعتقلات الاحتلال الصهيوني فيما يلي نص المذكرة :

**مذكرة مقدمة من المنظمات النسائية لائتلاف الاحزاب القومية واليسارية الى بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر/عمان**

**الحرية لكل اسيرات واسرى الحرية في سجون الاحتلال الصهيوني**

في يوم الاسير الفلسطيني توجه المنظمات النسائية لائتلاف الاحزاب اليسارية والقومية تحية الاحبار والاعتزاز للاسيرات والاسرى الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال الصهيوني

**توفيق عاشور**

## بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة



على العمل خارج البلاد، وعلى الرغم من الاضاليل حول تنظيم قطاع العمالة الوافدة وفرض الرسوم الباهظة لقاء السماح لهم بالعمل، فإن ذلك أصبح موردا للخزينة، وكلما لجأت وزارة العمل والامن العام في مطاردة العمال الذين يعملون بدون ترخيص وتسفير بعضهم حتى تهدأ الموجة ويخبو صوت المطالبين بالعدالة وإنصاف الشباب وابناء الوطن.

كان لارتفاع سعر صرف الدينار الاردني نسبة لانخفاض سعر صرف العملات في البلدان التي تأتي منها العمالة الوافدة، السبب الاكبر في رغبتهم وتوافدهم للعمل في البلد.

فإلى متى يظل المسؤولون يغضون الطرف ويتسترون على اسباب انتشار العمالة الوافدة وتدمير العمالة الوطنية وتهجيرها من اجل توفير لقمة العيش والاستقرار والاطمئنان للمستقبل؟

الوافدة، لكن ظروف وطبيعة عملهم وتدني وعيهم في كيفية مواجهة سياسات الحكومة واضاليلها رجحت الكفة للمزيد من استيراد تلك العمالة.

بدأت الحكومة في سبيل تخفيف الضغط عليها، تتفق مع دول الخليج التي بدأت تنمو نموا غير مسبوق، لأجل تصدير العمالة الاردنية وتحفيزهم على السفر للعمل هناك مع تسهيلات لهم (كارتفاع اجورهم نسبة لاجور العمال الآسيويين).

أصبح الاردن يستورد العمالة العربية والاجنبية القليلة الكلفة إرضاء للمقاولين ورجال الاعمال.

وراج مفهوم (ثقافة العيب) في وسائل الاعلام المحلية حول ان العمال الاردنيين لا يرغبون بالعمل في القطاعات الانشائية واليدوية ويفضلون العمل المريح في المكاتب وفي الدوائر العامة والقطاع الخاص.

تم تدمير القوى المنتجة والمهنة والأشغال اليدوية بسبب سياسة الحكومات في استيراد المزيد من العمالة، وتشجيع العمالة الوطنية

ترتفع اسعارها بنسب عالية، وتوفرت اموال من العمالة المهاجرة في دول الخليج فبدأوا يرسلون الاموال لشراء الاراضي والبناء ليؤمنوا مستقرا لهم بعد عودتهم من المهجر.

حصل ضغط كبير على العمالة الانشائية فارتفعت اجورها الى عدة اضعاف خلال سنوات قليلة في (النصف الثاني من السبعينات) وقد شكى اصحاب الاموال والمقاولون للحكومة من ارتفاع اجور العمل وطالبوا الحكومة بتوفير عمالة مستوردة خاصة المصرية منها لقرابها وتوافد مئات الألوف منهم للسفر الى العراق حيث كانت فرصة العمل واسعة فيها وباجور لا بأس بها.

شجعت الحكومة على استقرار العمال المصريين في الاردن بدلا من سفرهم للعراق، وبدأت العمالة تستقر تدريجيا مما ساهم في خفض الاجور في القطاع الانشائي والخدماتي، وبدأوا يغزون القطاع الزراعي في مختلف مناطق البلاد.

شعر جزء واسع من العمالة الوطنية بالتهديد والمنافسة غير العادلة مع العمالة

صرح مسؤول حكومي ان الكثيرين من العمال الوافدين يحصلون يوميا على خمسين دينارا، وان العمالة الوطنية ترفض العمل مكان العمالة الوافدة، بسبب ثقافة العيب، وهذا هو سبب البطالة المنتشرة في المجتمع الاردني.

لا تزال الحكومات الاردنية تتسبب على الاسباب الحقيقية لانتشار البطالة في اوساط الشباب الاردني ، وتخترع الاضاليل التي يصدقها البعض مع الأسف، بسبب عدم توفر المعلومات الحقيقية عن أعداد العمال العرب والاجانب في البلد، واسباب رغبة الكثير منهم في التوافد على بلدنا للعمل فيه بمختلف الاعمال الانشائية والزراعية والخدمية وحتى الانتاجية احيانا.

بدأت الحكاية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ التي سببت ارتفاع اسعار النفط العالمية لعدة اضعاف خلال فترة زمنية قصيرة، مما وفر أموالا طائلة للاستثمار والبناء والتطور الاقتصادي في مختلف القطاعات اهمها القطاع الانشائي وتجارة الاراضي التي بدأت



## الملتقى الوطني للأحزاب والقوى والشخصيات القومية واليسارية؛

# مواجهة الازمة تتطلب تغيير النهج الاقتصادي والتخلص من التبعية

وأسراه تتم في وقت تتزايد فيه مؤثرات تزايد اتجاهات التطبيع مع العدو الصهيوني من قبل العديد من الانظمة والمسؤولين العرب، الأمر الذي يهدد بتوفير المناخ والبنية المناسبة لتمير جريمة "صفقة القرن".

ولا شك ان نتائج الانتخابات الإسرائيلية ونجاح القوى اليمينية الفاشية المجرمة سيتم استخدامها لمزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني والمزيد من التهديد للشعوب العربية، الأمر الذي يتطلب موقفاً عربياً موحداً لمواجهة هذه المخاطر.

ومن الجدير بالذكر ان الأردن يتعرض الى ضغوط كبيرة، سياسية واقتصادية، من اجل القبول بالمشاريع الأميركية - الصهيونية للقضية الفلسطينية او بالنسبة لتشكيل ائتلاف عسكري لخدمة التحالف الأمريكي الصهيوني العدواني في المنطقة. ويجب الصمود في وجه هذه الضغوط حفاظاً على الاستقلال الوطني ومنعاً للتوسع الصهيوني الذي يستند الى الدعم الأمريكي المجرم في التوسع الجغرافي في المنطقة بحجة أمن الصهاينة، وتأتي هذه الضغوط المستمرة بسبب موقف الأردن الواضح إزاء القدس والمقدسات والموقف الرفض لصفقة القرن.

التراجع في هذا المجال وزيادة الضغوط السياسية والأمنية جنباً الى جنب مع تعميق التبعية الاقتصادية والرضوخ الى الاملاءات الخارجية.

كما ان الحكومة مطالبة ايضاً بإعادة النظر في العديد من القوانين، خاصة وان إقرار قانوني العمل والاحوال الشخصية بالصيغة التي تمت بها تشدد الخناق على حريات وحقوق المواطنين.

وتوقف الملتقى عند تزايد الإجراءات الفاشية والمعاملة اللاإنسانية، التي تقترفها سلطات الاحتلال الصهيونية بحق أسرى الشعب الفلسطيني الابطال في السجون والمعتقلات الذين أعلنوا الاضراب عن الطعام، وبحق المواطنين بشكل عام في الضفة وغزة على السواء، وتبذل قوات الاحتلال محاولات مجرمة متكررة لكسر صمود الأسرى والمعتقلين وإضعاف صمود الشعب في ظل الاحتلال الغاشم، في الوقت الذي تعلن فيه الإدارة الامريكية، الشريك والحليف للمجرمين الصهاينة، عن مشاريع جديدة لتصفية القضية الفلسطينية والدوس على حقوق الشعب الفلسطيني المحقة والعادلة. والمثير جداً ان هذه المحاولات المجرمة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة

ويرى الملتقى أن التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية أدى الى زيادة الجرائم وتدهور القيم العامة وزيادة وانتشار آفة المخدرات والسرقات والتطاول على القانون وتدني هبة الدولة وتعمق عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم. كل ذلك يتم جراء النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي وفر المناخ المؤاتي لكل هذه المآسي والمخاطر التي يعاني منها مجتمعنا. ويرى الملتقى أن مواجهة هذه الازمة يفترض بالضرورة تغيير النهج الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية والعمل بثبات وبشكل تدريجي لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات.

ولكن تحقيق تغيير النهج الاقتصادي يجب أن يستند أولاً وقبل كل شيء الى تغيير النهج السياسي من خلال اصلاح سياسي شامل يؤمن إشاعة الديمقراطية وإباحة الحريات العامة ووضع قانون انتخاب يسمح بحسن تمثيل الشعب في البرلمان وإعادة النظر في قانون الأحزاب وبما يتيح حرية العمل الحزبي ووضع حد للتدخلات الأمنية في الحياة السياسية والضغط على الناشطين السياسيين والكف عن الملاحقات والاستدعاءات، وبدلاً من السير على طريق الإصلاح السياسي، فان مؤثرات كثيرة

عقد الملتقى الوطني للأحزاب القومية واليسارية اجتماعاً بتاريخ ١٠/٤/٢٠١٩ استعرض فيه أهم القضايا والمشاكل على الصعيدين المحلي والإقليمي.

فعلى الصعيد المحلي توقف الملتقى عند الازمة الاقتصادية والمشاكل المعيشية التي يعاني منها الأردن، حيث تتعمق الازمة الاقتصادية وتتفاقم الأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من المواطنين في ظل ارتفاع الأسعار والتدني المتزايد لمداخيل المواطنين وزيادة البطالة وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى، دون وجود حلول ملموسة لمواجهة تفاقم هذه الازمة المركبة والذي تبين بكل وضوح من خلال المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء، والملفت للنظر النسبة غير المنطقية لمعدل الفقر كما أوردها رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي حيث قال إن نسبة الفقر المطلق تبلغ ١٥,٧٪ في حين أن النسبة كانت اعلى من ذلك في سنوات سابقة ويفترض ان تزداد في ظل تراجع النمو الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات وتحويلات العاملين في الخارج. ويقدر العديد من المختصين أن نسبة الفقر تتجاوز كثيراً نسبة ٢٥٪.

## ائتلاف القومية واليسارية: تعديل ودمقرطة قانون الانتخابات النيابية هو المدخل لتصويب الحياة السياسية



الاهالي - بدعوة من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عقد ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية اجتماعاً مع وزير الشؤون السياسية، وذلك لمناقشة مسودة مشروع نظام المساهمة المالية في دعم الاحزاب السياسية. وكانت الوزارة قد ارسلت في وقت سابق مشروعها المتضمن تخفيضاً كبيراً على المبلغ السنوي المخصص لكل حزب من خمسين الفا الى اثني عشر الفا اضافة الى وضع معايير للدعم، تتعلق بخوض الانتخابات النيابية تحديداً، والاندماج بين الاحزاب، ونسبة السيدات الفائزات في الانتخابات التي بخوضها كل حزب.

أحزاب الائتلاف قدمت رأيها وموقفها الرفض للمقترح الحكومي وذلك بناء على الاسس التالية:

أولاً: ان المبلغ السنوي المقرر (٥٠,٠٠٠ دينار) لا يكفي مطلقاً لتغطية تكاليف ادارية ضرورية لأي

هو تعديل قانون الانتخابات النيابية نحو قوائم وطنية مغلقة وتمثيل نسبي شامل، وليس هناك من مداخل اخرى لإحداث توازن سياسي في البلاد وضروري ايضاً من أجل تمثيل الجبهة الداخلية، بتوسيع المشاركة الشعبية.

الدنيا، وهذا موضوع يتعلق أساساً بالحريات العامة في البلاد..

كما أوضح امراء وممثلو الاحزاب في اللقاء مع وزير الشؤون السياسية ان المدخل الرئيسي والاساس في تصويب الحياة السياسية في البلاد

حزب جاد يريد ان يوسع نفوذه الاعلامي وتواجهه الضروري بين الناس.

ثانياً: ان الهدف من وراء التقليص المقترح هو التضييق على الاحزاب السياسية وإضعافها الى الحدود





## طلاب وبامهات...

### المكتب الطلابي لرشاد

محمد زرقان :عضو اللجنة المركزية لحشد نائب امين رابطة الشباب الديمقراطي رشاد

● اقترت وزارة التعليم العالي وبشكل نهائي تعليمات السنة التحضيرية اعتباراً من العام الدراسي المقبل تعبيراً عن الاصرار على عدم الالتفات للتحذيرات من خطورة هذا التوجه وآثاره الاقتصادية التي سيتحملها الطالب وحده حيث اصدر المكتب التنفيذي لرشاد بيانا حذر فيه من خطورة هذا التوجه الذي يسهم في تعميق مشكلة البطالة وعدم مواءمة الخطط الدراسية ومخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، واستناداً لنص القرار فقد وجه مجلس التعليم العالي الجامعات الحكومية والخاصة الى: أولاً: البدء بإعادة تصميم الخطط الدراسية للسنة الأولى في جميع البرامج والتخصصات لدرجة البكالوريوس تمثل فيها السنة الأولى سنة تحضيرية بما يضمن نتائج تعليمية ذات جودة عالية، على أن تطبق السنة التحضيرية بداية الفصل الأول من العام الجامعي (٢٠١٩/٢٠٢٠). ثانياً: إدراج مساقات في السنة التحضيرية تتطلب تفوقاً علمياً أساسياً وقدرات دراسية، على أن يتم استخدام وسائل تدريس متقدمة يتخللها عمليات تقييم ومتابعة دورية. ثالثاً: تصميم امتحانات مُشددة قادرة على تقييم استعداد الطلبة في نهاية السنة التحضيرية للانتقال إلى السنة الثانية.

● يستعد طلبة الجامعة الاردنية لخوض لانتخابات اتحاد طلبة الجامعة الخميس المقبل في ظل تنافس القوائم التي تم تشكيل بعضها على اساس مناطقي في حين قدمت بعض الكتل برامج وازنت بين الانشطة المقترحة والتركيز على الجوانب النقابية المطلوبة ننتظر ان يتاح للطلبة اختيار ممثليهم دون اي تدخلات لافراز اتحاد طلبة قادر على النهوض بهذا القطاع والدفاع عن قضايا الوطنية والنقابية والمطلبية ليكون رافعة للخروج

من ضيق الهويات الفرعية والفئوية الى رحابة الوطن الاوسع في ظل حاجة موضوعية لوجود هيئة تنسيقية للاتحادات الطلابية على مستوى الوطن تكون بداية تشكيل لجنة تحضيرية للاتحاد العام لطلبة الاردن.

● يعيش طلبة التوجيهي قلقاً وضغطاً نفسياً غير مسبوقين وهم يتهيأون لتقديم امتحان الثانوية العامة على نظام الفصل الواحد الذي يطبق هذه السنة لأول مرة على مستوى الاردن رغم تحذيرات الخبراء التربويين والمدرسون من انعكاسه السلبي على مستوى التحصيل الدراسي، اضافة للخشية من الخلط بين محتوى الفصل الاول والثاني في المباحث العلمية على وجه التحديد، ويأتي تطبيق هذا الامتحان في اطار استجابة وزارة التربية لتوصيات صندوق النقد الدولي لضبط النفقات

● عقدت الهيئة الادارية لاتحاد طلبة جامعة اليرموك اجتماعاً تم خلاله مناقشة بعض من القرارات التي تهم مصلحة الطلاب و هذه القرارات هي الواجهه الأساسية لمتطلبات طلاب جامعة اليرموك جميعهم حسب البيان الصادر عن الاتحاد، وهي:

١. إلغاء قرار دفع الرسوم المسبق لطلاب ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩.
٢. السماح للطلاب الخريج بتسجيل ١٥ ساعة.
٣. تسليم الهويات للطلاب بشكل كامل.
٤. اعلام الاتحاد وامين الصندوق بالمخصصات المالية لاتحاد الطلبة.
٥. الفصل الصيفي أربع أيام في الأسبوع فقط.
٦. تشكيل لجنة رقابيه لأسعار الكشكات والكفتريرات داخل جامعة اليرموك.

واشار البيان انه تم تقديم هذه القرارات جميعها بشكل رسمي، والهيئة الادارية للاتحاد بانتظار الموافقة عليها جميعها.

## موظفو سلطة وادي الأردن يعتصمون بالأغوار



**الاحالي -** نفذ عدد من موظفي سلطة وادي الأردن اعتصاماً صباح السبت الماضي أمام مديرية تشغيل وصيانة الأغوار الشمالية احتجاجاً على عدم تجاوب وزارة المياه للمطالب التي تقدموا بها بتاريخ ٢٠-١-٢٠١٩.

وأصدر المعتصمون بياناً قالوا فيه: بعد التشاور مع معظم الزملاء وأخذ آرائهم بالنسبة للاستدعاء المقدمه للوزير بتاريخ ٢٠/١/٢٠١٩ التي تخص مطالبنا المشروعة أسوة بالدوائر والمؤسسات الحكومية وهي:-

- ١- إعادة صندوق الادخار
- ٢- رفع علاوة العمل الإضافي وشمولها بالضمان الاجتماعي واحتسابه عند التقاعد
- ٣- زيادة علاوة مرافق المياه من ٣٠٪ إلى ٦٠٪
- ٤- صرف علاوة بدل عدوى للعاملين في سلطة وادي الاردن
- ٥- صرف علاوة بدل اقتناء للفئه الثالثه والمكافآت تشمل جميع الموظفين

مطالبنا، علماً أننا اعطينا الحكومه مهله لتنفيذ بعض المطالب المتفق عليها ولم نجد منهم إي اهتمام. ورفع المعتصمون يافطات كتب عليها:

صرف علاوة بدل عدوى للعاملين  
زيادة علاوة مرافق المياه  
إعادة صندوق الإِدخار  
رفع علاوة العمل الإضافي

٦- صرف راتب ثالث عشر ورابع عشر  
٧- تخصيص وحدات سكنية للموظفين المنتسبين  
وعلى هذه المطالب الحقوقية المشروعة تم الإتفاق.

إلان المطالب لم تلقى اهتماماً لدى المسؤولين، وتم الالتفاف والمرأوغه وتشكيل لجان لكسب الوقت وإجهاض

## أغوار الكرك «عيس في البيداء يقتلها الظم»

**الاحالي -** تعد منطقة اغوار الكرك بتوصيف ابنائها البالغ عددهم قرابة (٦٠) الف نسمة بانها من اكثر مناطق المملكة تائراً بحال البطالة، والتي يقدر ممثل المنطقة لدى مجلس محافظة الكرك نسبتها بزهاء (٥٠)، وترتبط بالبطالة عادة حالة الفقر التي يقدرها الهويميل ب(٣٠) بالمئة، حيث تعتمد غالبية سكان المنطقة العظمى على العمل الزراعي الموسمي محدود الدخل.

واضاف الهويميل انه بغياب وزارتي التخطيط والتنمية فان الحالة التي عليها اغوار الكرك لاتسر رغم اهميتها الزراعية على المستوى الوطني وما فيها من شركات تعدينية رابحة، بيد ان المنطقة لاتنتفع كثيراً من هذه المقومات لينطبق عليها قول الشاعر: كالعيس في البيداء يقتلها الظم .. والماء فوق ظهورها محمول

واضاف ان ما وصفه بالاوضاع المعيشية والخدمية المتردية في اغوار الكرك يستدعي تدخلاً حكومياً عاجلاً لاقالة عثرتها، فالمنطقة كما قال تحتاج بشكل فوري الى وضع خطط واستراتيجيات للنهوض بالمستوى الاقتصادي والمعيشي لمواطنيها.





## تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر

اخرى كون القيمة المضافة لمنتجات المناطق الصناعية المؤهلة بالغة الضعف ولا تزيد عن (٢٥٪) ناجمة عن كون معظم الشركات الصناعية فيها غير اردنية كما ان نسبة العمالة الاردنية ضعيفة حول (٣٤٪) الى جانب تمتع الشركات غير الاردنية بتسهيلات اجرائية واعفاءات ضريبية متعددة، ولكون معظم مدخلات انتاجها مستوردة.

### تفاقم العجز في الحساب الجاري الاميركي

خلال كامل سنة ٢٠١٨ قفز رقم العجز في "ميزان المعاملات الجارية الاميركي" بنسبة ارتفاع (٨,٨٪) ليصل رقمه الى "٤٨٨,٥" مليار دولار الذي يشكل ما نسبته (٢,٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي الاميركي. المقدر بحدود (٢٠) تريليون دولار (ماينا الف مليون دولار) وكلا الرقمين والنسبتين يعتبران الاعلى منذ اكثر من (١٠) عشرة سنوات.

الرقم الاجمالي للعجز في كامل سنة ٢٠١٨ لم يأت كواقع مفاجيء بل بدأت مقدماته تظهر وتتصاعد في الربعين الثالث والرابع منها، حيث بلغ العجز في الربع الثالث من سنة ٢٠١٨ (١٢٦,٦) مليار دولار، وليقفز رقم العجز مرة اخرى في الربع الرابع من سنة ٢٠١٨ الى "١٣٤" مليار دولار وبنسبة "٢,٦٪" من الناتج المحلي الاجمالي المحتسب خلاله.

في الربع الرابع من سنة ٢٠١٨ تحقق عجز كبير في الميزان التجاري بحدود (٢٣٣) مليار دولار الذي يعكس بقيمة (٦٤٩) مليار دولار مطروح من رقم صادرات خلاله بقيمة "٤,٦" مليار دولار.

الجدير بالتوضيح والتذكير ان "ميزان المعاملات الجارية الاميركي" يرصد ويقيس تدفق كافة السلع والخدمات والاستثمارات والحوالات الواردة الى السوق الاميركي وتلك الخارجة منه وواضح من الارقام والمعدلات المدرجة والمعلنة ان المحصلة هنا "عجز / دين" كبير ومتصاعد وثقيل على الاقتصاد الاميركي حاليا واكثر لاحقا مع توقعات من اكثر من جهة بإمكانية وقوع هذا الاقتصاد في حالة كساد اعظم وطول.



انخفاض حجم التداول العقاري، وتدني نوعية بعض صفقاته، يشكل أحد مكونات ازمتة، وعنصرًا رئيسيًا من عناصر التباطؤ المتسارع في مجال الأوضاع الاقتصادية والمالية والمصرفية في الاردن.

### صادرات اربد بين الرقم والمضمون

استقرت صادرات اربد خلال شهر ك٢ من هذا العام سنة ٢٠١٩ عند قيمة تقارب (٥٣,٤) مليون دولار، بارتفاع هامشي بنسبة (٠,٦٪) عما كان عليه الرقم في نفس الشهر المماثل من سنة ٢٠١٨.

الى جانب محدودية التحسن هذا يلاحظ بعدا سلبيا رئيسيا يتمثل في كون معظم الصادرات، وبقيمة (٤٧,٦) مليون دينار، وبنسبة (٨٩٪) منها متركرة في صادرات قطاع الصناعة الجلدية والمحيكات والالبسة لوحده.

وتتراجع كمية رقم التصدير الكلي ايضا عندما نلاحظ ان (٨١٪) من رقم الصادرات الكلي من الالبسة يتجه الى السوق الاميركي لوحده فيما يتم تصدير كافة ما تبقى الى الاسواق العربية.

المخاطر السابقة تحققت هنا في الانتاج كما في التصدير، وفي انتاج وصادرات الزرقاء نتيجة تبني وتطبيق ما يسمى باتفاقية "المناطق الصناعية المؤهلة" الموقعة في سنة ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة والاردن والكيان الصهيوني وبتحفيز اميركي وبشروط ومرتكزات ساهمت في تسهيل وتريع التطبيع الاقتصادي والسياسي مع الكيان. الجدير بالذكر والتأكيد من جهة

الاهمية الاقتصادية للانفاق الرأسمالي مدخل ومقدمة رئيسية للتوسيع والتطوير والنمو الاقتصادي والاجتماعي خاصة اذا انفتحت في افضل المطارح المجدية وبالكمية المثلى.

### تداول عقاري متراجع

خلال شهر كانون الثاني سنة ٢٠١٩

انخفض حجم التداول العقاري خلال شهر كانون الثاني من هذا العام سنة ٢٠١٩ بنسبة (٢٤٪) قياسا بما كان عليه في نفس الشهر من السنة السابقة ٢٠١٨، وليصل رقمه الهابط الى (٣٤٥) مليون دينار.

وكما في بيانات ومعلومات تؤثر لفترات زمنية قصيرة ومتوسطة الاجل سابقة نلاحظ تركيز معظم التداول وبنسبة (٦٩٪) منه، في محافظة العاصمة وموزعة جغرافيا بمبلغ (٦٥) مليون دينار في مديرية تسجيل شمال عمان، (٢٣) مليون في مديرية تسجيل جنوب عمان، وبمبلغ (٢٨) مليون في غرب عمان، وبقيمة (٥٠) مليون دينار في المركز.

ليس مفاجئا ايضا، ونتيجة لهبوط التداول ان يعكس ذلك على حدوث تدني موازي في ايرادات دائرة الاراضي من رسوم البيع والتسجيل العقاري اذا انخفضت هذه بنسبة (٢١٪) في ك٢ (٢٠١٩) عما كانت عليه في نفس الشهر من سنة ٢٠١٧، وبنسبة تقارب (١٨٪) قياسا بما كانت في شهر ك١ اول سنة ٢٠١٨ السابق له.

الانخفاض في حجم التداول لم يقتصر على تداول المتعاملين الاردنيين، بل لوحظ ايضا وبوتيرة اقل في تداولات غير الاردنيين من الاخوة العراقيين والسوريين والسعوديين وآخرين.

### ١ / ا - تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر

(٥٣٤) مليون دينار قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي دخلت البلاد خلال الاثني عشر الشهر الاول (ك١ - ايلول) من سنة ٢٠١٨، وهو رقم يعتبر محدودا ومتراجعا قياسا بما كان عليه في فترات زمنية (سنوية) سابقة، والتي لم تمهبط في اي منها عن سقف الف مليون دينار، وكانت تتسم بنوعية افضل انتاجيا واستهلاكيا في معظمها كما ان الاهمية المحدودة للاستثمارات الاجنبية الوافدة هذه تتضح من ارتفاع كلفة النفقات والجهود التي بذلت والحوافز المتمثلة بالتسهيلات والاجراءات والاعفاءات الضريبية الممنوحة.

### ٢ ا - انخفاض العجز في حساب الاردن الجاري

(١٩٧١) مليون دينار قيمة العجز الذي تحقق في الحساب الجاري الاردني "الذي يحتل الفرق بين كافة مقبوضات ومدفوعات الاردن على اختلاف مسمياتها وعناوينها" وهذا الرقم تحقق خلال الاثني عشر الشهر الاول من سنة ٢٠١٨ ورغم خطورة هذا العجز وتداعياته الا انه كان اقل من العجز في الحساب الجاري المتحقق في نفس الفترة من سنة ٢٠١٧ البالغ (٢٣٧٦) مليون دينار اي بانخفاض (٤٠٥) مليون دينار، وبنسبة (١٧٪) والذي يرجع بدوره الى تراجع اوضاع الاستهلاك والاستيراد المتحقق في ظروف التباطؤ في الاقتصاد، والتراجع في الانفاق الكلي ونوعيته والقدرات الشرائية لمعظم المواطنين.

### ٣ ا - ثبات الانفاق الرأسمالي وانخفاض نسبته

ارقام النفقات الرأسمالية الحكومية اتسمت خلال السنوات الخمس (سنة ٢٠١٣ - سنة ٢٠١٧) بما تقترب من الجمود في رقمها ان بلغت (١٠٢١) مليون دينار في سنة ٢٠١٣ الى (١١٣٨)، (١٠٣٨)، (١٠٢٩)، (١٠٦٠) مليون في سنة ٢٠١٧، والثبات لا يصح اعتباره ميزة او ايجابا ان نسبة هذه الارقام الى ارقام الناتج المحلي الاجمالي تبين او تعكس اتجاهها هبوطيا ومن (٤,٣٪) في سنة ٢٠١٣ الى (٤,٤٪)، (٤,١٪)، (٣,٧٪)، (٣,٧٪) خلال هذه السنوات على التوالي.





## نادي اسرة القلم في الزرقاء يقيم ندوة تحت عنوان

# جدلية العلاقة بين الاحزاب والشارع



٢٠١٨ ومرت قانون ضريبة الدخل وأبقت على الازمة المعيشية والاقتصادية في البلاد من سيئ الى اسوأ، كما اشار الى دور النقابات المهنية والذي من المفترض أن يكون اكثر فاعلية وانسجام مع الاحزاب والقوى المنظمة الاخرى.

بعد ذلك فتح المجال للمداخلات والاسئلة والنقاش من الحاضرين، وقد اجمعت غالبية المداخلات على جوهر ومضمون ما طرحه المتحدثين لكن بروح نقدية ايجابية وتطويرية باتجاه الوصول الى مرجعية وطنية موحدة واسعة وعريضة تقوم بانجاز مهام التحول الديمقراطي في البلاد.

علاقة الاحزاب والقوى المنظمة مع الشارع الشعبي والحركات الشعبية المختلفة، وأن مستوى تحقيق الانجازات والمكتسبات لصالح الحركة الجماهيرية اقترن دائما بمستوى نضوج وجاهزية العامل الذاتي للاحزاب والقوى المنظمة بدليل ما تحقق من مكتسبات واضحة عام ١٩٨٩.

ثم انتقل الحديث للرفيق الدكتور عصام الخواجا حيث ركز على العقد الاخير من التجربة السياسية في البلاد ومستوى التضييق على الحريات تحديدا قطاع الشباب والطلاب، وكيف كان اداء الحكومات المتعاقبة في تعارض مع المطالب الشعبية، ومؤخرا حكومة الرزاز حيث قامت باجهاض الفعل الشعبي ما بعد الثلاثين من ايار

بدوره قدم الرفيق خليل السيد مدخلا نظريا عن اهمية الحزب او الاحزاب في العملية الثورية وتحديد التناقض الرئيسي وتغلبه على التناقضات والتعارضات الثانوية بين مكونات الحركة الجماهيرية، ثم تطرق الى تطبيقات ومقاربات من وحي تجاربنا الوطنية على الساحة الاردنية، ابتداء من خمسينيات القرن الماضي وتشكيل حكومة سليمان النابلسي الوطنية مرورا بالانعطاف النوعية المهمة في البلاد باجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ بعد عقود من الاحكام العرفية ومنع العمل الحزبي ومن ثم تشريره رسميا عام ١٩٩٢ وانتهاء بهبة ايار المجيدة عام ٢٠١٨ وفي كل هذه المحطات كان الحديث حاضرا عن مستوى

**الاهالي - كان هذا عنوان الندوة الحوارية السياسية التي اقيمت في نادي اسرة القلم بالزرقاء يوم الاحد ٢٠١٩/٤/١٤**  
وقد تحدث في الندوة كل من الرفيق خليل السيد عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)، والرفيق الدكتور عصام الخواجا نائب الامين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، وادار الندوة الأستاذ المحامي ماهر الطباخي حيث قدم مدخلا للندوة والنقاش تحدث فيه عن واقع الحركة الجماهيرية الاردنية ومستوى التباينات في المواقف والفعاليات ما بين الاحزاب والقوى ومكونات الشارع الشعبي الاردني.



## كلامه مفاهيم

### الاردن من الشعارات الى فعل المقاومة ٢/١

كبرى تمس الضفة الغربية سترافقها خطوة اخرى بالاردن، وبضغط عربي - امريكي، وخصوصا اذا ما أقدم الكيان الصهيوني على ضم المستوطنات بالضفة الغربية، وأذا ما استطاع المحور المصري السعودي الابقاء على حالة الانقسام الفلسطيني واعداد لترتيبات خاصة بقطاع غزة، عندها سي كون الاردن هدفاً مباشراً للمحور العربي الامريكي الصهيوني، وهذا ليس بعيد بل أن التوقعات تشير الى أنه سيكون عقب تشكيل ننتياهاو لحكومته الجديدة.... يتبع

والديمقراطية الحقيقية، كسبيل وحيد لتعبئة طاقات الشعب الاردني بكل أطيافه. عملية مكاشفة ومصارحة كبرى وحقيقية عن حقيقة وضع البلاد السياسي والاقتصادي، وبما يضمن تفكيك منظومة الفساد التي كانت وما زالت تتغذى على جسم الدولة مستفيدة من مظلة النظام السياسي والمؤسسة البيروقراطية، وهذا سبيل لاقتناع الناس بأن يحسوا ويشعروا ويقتنعوا أن لديهم وطن ودولة يستحقان المقاومة وتحمل اعباءها. على الدولة أن ترتقي الى مستوى الظرف، وأن تعي وتفتنع أن أية خطوة

مدعومة من كتلة عربية وازنة تقودها مصر والسعودية والامارات. يجب أن يعي ويدرك صنّاع القرار أن العراق مشلول، وسوريا منشغلة بالتصدي للعدوان الداخلي والخارجي، وان الاردن يقف منفردا بمواقفه السياسية ضد خطوات ترامب الداعمة للكيان الصهيوني، فلا ظهير ولا سند للاردن، وعليه أن يعي هذه الحقيقة، والأهم أن السياسات الرسمية وآلياتها التقليدية لم تعد قابلة للحياة ولا هي مؤهلة لمقاومة المشروع الصهيوني - امريكي. الطريق يبدأ بالاصلاح والتغيير

قد يبدو أن كلمة (مقاومة) أصبحت غريبة على قاموس التصدي للكيان الصهيوني وخصوصا بدولة كالاردن تربطها علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة، ومعاهدة سلام مع الكيان الصهيوني، لكن المقاومة هي الطريق الوحيد أمام الاردن للتصدي للمشروع الصهيوني ولا سبيل غيره، لكن كيف؟ أولا، وقبل كل شيء، يجب أن يقتنع ويدرك الاردن الرسمي، أن عهد ترامب مختلف عما قبله، وأن الخطوات التي تتخذها الآن الولايات المتحدة قد نسفت كل آليات التفاوض واطار التفاوض والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع،





## بعد الفصل الجماعي التعسفي الذي مورس بحقهم

# الكتلة تسند مطالب العاملين في البان الجنيدي

اضافية بتعديها على المكتسبات المتعلقة بنظام العمولات بإقرارها نظام عمولات جديد يخفض المبالغ التي كانت تصرف للمندوبي من ٦٪ الى ما نسبته (١٪) وبأثر رجعي انسحبت على الشهرين السابقين (شهر ٢ وشهر ٣) للنظام الذي وضعته الشركة بتاريخ (١ / ٤ / ٢٠١٩) وهو الأمر الذي تم ابلاغه لوزارة العمل بكافة التفاصيل وتقديم العاملون على اساسه بشكوى رسمية والتي تم على اساسها توجيه مخالفة لادارة الشركة واعطائها مهلة لتصويب اوضاعها.

وبدلا من تصويب الشركة لوضعها بتراجعها عن نظام العمولات الجديد الذي يخفض المبالغ التي تصرف باقتطاع نصف رواتبهم من ٥٠٠ دينار الى ٢٤٠ دينار لعدم وجود عمولات.

مما استدعى من العاملين بالتوقف الجزئي عن العمل والذي لم يتعدى ساعة واحدة للفت نظر وزارة العمل أقدمت الشركة على الفصل بحجة واهية.

ان الاعتصام مخالف للقانون لعدم ابلاغ وزارة العمل وهو الأمر الذي نفته الوزارة على لسان الناطق الرسمي باسم الوزارة محمد الخطيب الذي أكد ان قرار الفصل يعتبر تعسفاً، وأكد ذلك بشكل جلي بعدما رفضت ادارة الشركة الاستجابة لمطالب الوزارة بعودة العاملين.

وعليه نوهت الكتلة بأن الحجة التي استندت اليه ادارة الشركة في كتاب الفصل الموجه للموظفين بالاستناد الى المادة ٢٨ فقرة ب باطلة ولا تنطبق على حالة العاملين لكون المادة تنص " اذا لم يتم التعامل بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد العمل" فالعاملين قاموا بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بموجب قانون العمل وعقد العمل و الشركة هي التي خالفت عقد العمل باقرارها نظام عمولات ألحق اضرارا بالعاملين ومثل النظام الجديد تعديا على الحقوق العمالية الاضافية وهي الاساس الذي اعتمدت عليه ادارة الشركة بفصل العاملين لإحلال عاملين مكانهم لتحتل ادارة الشركة من المكتسبات والحقوق العمالية الاضافية مستفيدة من الفائض من العاملين في حوض البقعة نظرا لاسفحال ظاهرة البطالة والفقر.

وأوضحت الكتلة في بيانها بمطالبة وزارة العمل على عودة العاملين لعملهم واسترجاع حقوقهم المصادرة المتعلقة بالعمولات والحقوق الاضافية وتحميل ادارة الشركة المسؤولية عن التعطل عن العمل.



المنظم والموحد للحركة العمالية لتمكين العاملين من الدفاع عن الحقوق والمكتسبات العمالية عملت على توجيه العاملين بالاجراءات التي تقتضي هذه الحالة اتخاذها .

فدفعت العاملين الى تفويض اللجنة النقابية لمتابعة مطالبهم التي التقت بدورها مع الجهات المختصة في وزارة العمل ونواب المنطقة والقيادات النقابية وهي الجهات التي رفضت ادارة الشركة التفاوض او الحوار معهم بل اكدت ادارة الشركة على لسان مدير الموارد البشرية في الشركة للعمال المعتمدين امام ادارة الشركة انها لن تتجاوب مع اية جهة بشأن عودتهم او الاقرار بحقوقهم الا في اروقة المحاكم.

ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة وما تنذر به من أثار اجتماعية على المستوى الوطني العام وما يتطلبه من اعادة النظر بقوانين الاستثمار بما يضمن حقوق العاملين لكون شركة الصناعات الغذائية (مصنع اللبان) مؤسسة استثمارية وعليه اصدرت كتلة الوحدة العمالية بيانا جاء فيه:

**بعد الفصل التعسفي الذي وقع عليهم الكتلة تؤكد على اسناد العاملين في البان الجنيدي**  
أكدت كتلة الوحدة العمالية على استمرار مساندتها لمطالب العاملين الذين وقع عليهم تريبا كفيًا تجاوز الفصل التعسفي نظرا للطريقة التي أقدمت عليها ادارة الشركة الاربعاء الفائت بتاريخ (١١ / ٤ / ٢٠١٩) بفصل ١٢٠ عاملا بحجج واهية ليس لها اي سند او اساس في القوانين والانظمة المرعية في البلاد او النظام الخاص في الشركة المتعلق بالعمولات .

وبينت الكتلة ان الحثيات التي استندت اليها ادارة الشركة بالفصل باطلة لكون الشركة تعدت على مكتسبات وحقوق عمالية

وهو ما تؤكد عليه حملات التضامن من كافة الاطياف الاجتماعية ودعوات المقاطعة الشعبية لمنتجات الجنيدي.

واوضحت الكتلة في بيانها بمطالبة الاطر العمالية والديمقراطية في البلاد بالعمل لدعم المطالب والحقوق العمالية خاصة في الحالات التي تستقوي بها جهات من اصحاب العمل على العاملين بالتصدي على مكتسباتهم وحقوقهم بدعوات واهية كالتالي استندت اليها ادارة شركة الجنيدي لللبان.

وأكدت الكتلة على وحدة العاملين وتماسكهم حول حقوقهم وحيث في نهاية التصريح عموم عمال البلد.

**العاملون ينتخبون لجنة نقابية لتفاوض باسمهم**

استتباعا للاجراءات التي اتخذتها ادارة الشركة بعدم استجابتها لمطالبة وزارة العمل والجهات المعنية.

انتخب العاملون لجنة نقابية من تسعة اعضاء تم تفويضها من كافة العاملين "١٢٠" عاملا لمتابعة قضيتهم لدى الجهات الرسمية ووزارة العمل المحاكم المختصة النقابات العمالية لضمان حقوقهم التي نص عليه القانون ومتابعة الاستحقاقات المترتبة على الفصل التعسفي .

وكانت الكتلة العمالية الاطار العمالي



الإهالي - خاص / وقفت كتلة الوحدة العمالية طيلة الاسبوع الفائت الى جانب العاملين في مصنع البان الجنيدي بالدعم والإسناد بعد الفصل الجماعي الذي وقع عليهم الذي تجاوزت به ادارة الشركة اجراءات الفصل التعسفي المتعارف عليها ضمن القوانين والانظمة النافذة والمرعية في البلاد واعتبرت الكتلة ان ما اقدم عليه العاملون بالتوقف الجزئي عن العمل مشروعاً بتراجع الشركة عن النظام المعمول به المتعلق بالعمولات بتخفيض المبالغ التي كانت تصرف للعاملين من ٦٪ الى ١٪ واقتطاعها بهذا الاجراء نصف رواتبهم وبأثر رجعي تحسب على الشهرين السابقين للنظام الجديد الذي وضعته مما استدعى العاملين بالتوقف الجزئي عن العمل للفت نظر الشكوى الرسمية التي تقدموا بها لتتدخل لدى ادارة الشركة لتعمل على تصويب اوضاعها تجاه العاملين.

وعليه قامت الكتلة باصدار بيان استنادا لمتابعتها قضيتهم وأكدت وقوفها الى جانب العاملين على الفصل التعسفي وجاء في البيان:

**الكتلة تقف الى جانب اعتصام العاملين في الجنيدي**

أكدت كتلة الوحدة العمالية وقوفها الى جانب اعتصام العاملين في شركة الجنيدي للالبان احتجاجا على الفصل التعسفي لحوالي ١٢٠ عاملا بسبب احتجاجهم على إقرار الشركة بنظام عمولات جديد يخفض المبالغ التي كانت تصرف للمندوبين سابقا.

وأكدت الكتلة أن ما اقدم عليه العاملين بالتوقف الجزئي عن العمل مشروعاً وذلك لمطالبة الادارة بالاعتراف بحقوقهم التي استحوذوا عليها بعد ابلاغ وزارة العمل بعدم مشروعية الاجراءات التي أقدمت عليها ادارة الشركة واطلاعهم الوزارة بشكوى رسمية لتقوم بدورها بتوجيه مخالفة للشركة وبدلا من تصويب الشركة اوضاعها بالتراجع عن نظام العمولات الجديد الذي يخفض المبالغ التي تصرف.

أقدمت الشركة على توجيه اتهامات باطلة تتعلق بعدم توريد الفواتير والمستحقات للصندوق بالرغم ان العاملين لم يستلموا اي مبالغ مالية بشكل مباشر.

كما ان الشركة لم تكتفي بالفصل التعسفي بل قامت باقتطاع نصف رواتبهم من ٥٠٠ دينار الى ٢٤٠ دينار بحجة عدم وجود عمولات. واعتبرت الكتلة ان اقدام الشركة على هذا التبريح الكيفي لا يندرج في اطار الفصل التعسفي وحسب كما ذهبت وزارة العمل يستوجب التوجه للقضاء .

بل تتعدى ذلك نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة ومما تنذر به من أثار اجتماعية على المستوى الوطني العام.





# في الذكرى الثلاثين لهبة نيسان المجيدة ٨٩



شديداً بسبب الأزمة المالية. ولجأت السلطة السياسية آنذاك إلى وسائل أخرى للحفاظ على مستويات الإنفاق السابقة في عهد الوفرة المالية، حيث اتجهت السلطة وبشكل كبير جداً إلى القروض الخارجية والداخلية كبديل عن المساعدات.

أدت الأزمة الاقتصادية إلى زيادة نسب البطالة وتسريح العاملين من وظائفهم وانحسار فرص العمل، وتشير النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٥ أنه في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٥ ارتفعت أسعار المواد التي تستهلكها الأسر الفقيرة بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة بأسعار ١٩٨٠. حيث ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن بنسبة ٢٤,٥٪ والألبان والبيض والزيوت بنسبة ٢٧٪ والسجائر بنسبة ١٠٠٪ والنقل والمواصلات بنسبة ٥٥٪. هذا الارتفاع في الأسعار يعني أن القيمة الشرائية للأجور الثابتة قد انخفضت بنسبة ٣٠٪ مقارنة في بداية الثمانينيات.

## حكومة زيد الرفاعي والتحول إلى السياسة النيوليبرالية

بحسب ديفيد هارفي في كتاب «الليبرالية الجديدة»، فقد شهدت السبعينات إعادة الدول المصدرة للنفط تدوير أموالها عبر البنوك والمؤسسات المالية في نيويورك، مما عني أن هذه البنوك حظيت بودائع مصرفية هائلة سعت لاستثمارها. ولم يكن خيار الاستثمار داخل الولايات المتحدة مجدياً نظراً لحالة الكساد الاقتصادي التي شهدتها منتصف السبعينات، وانخفاض معدلات العوائد على الارتفاع. لذا، كان تقديم القروض للدول والحكومات الاستثمار الأكثر أماناً، لأن

انعدام المساواة خلقت شعوراً بالغبن لدى سكان المحافظات الذين رأوا في هذا التركيز تهميشاً لهم.

كذلك، أدت مرحلة «الازدهار» بين مطلع السبعينات ومطلع الثمانينات إلى تعاضد الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، حيث أدى تزايد الطلب على السلع والخدمات إلى رفع أسعار العديد منها، مما أدى إلى خفض القيمة الفعلية للأجور. ويقول حوراني أن الأرقام القياسية للتكاليف المعيشية ارتفعت في البلاد حوالي ٢٠٠٪ بين عامي ١٩٧٢-١٩٨٢ ما أدى إلى خفض القيمة الفعلية للأجور الثابتة إلى حوالي نصف قيمتها الحقيقية كما كانت في مطلع السبعينات.

## الأزمة المالية

أدى تنامي المساعدات وتحويلات العاملين في الخارج في فترة السبعينات إلى تضخم الموازنة العامة وزيادة الإنفاق الجاري. ومع انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينيات دخل الاقتصاد في مرحلة ركود، إذ تراجعت المساعدات المالية بشكل كبير، وتراجعت أيضاً تحويلات العاملين في الخارج بسبب انخفاض الطلب على العمالة، ويضيف حوراني إلى هذا ظهور عوامل أخرى مصاحبة للأزمة؛ مثل ظهور مشكلات تصريف حادة للبضائع المحلية، حيث تراجعت الصادرات الصناعية الصناعية الأردنية إلى العراق بسبب الحرب مع إيران، وتراجعت الصادرات الزراعية إلى السعودية ودول الخليج بسبب تمكن هذه البلاد من تطوير زراعتها وتأمين قدر من الكفاية الذاتية. بالإضافة إلى هذا، شهد قطاع العقارات والسياحة والنقل والخدمات ركوداً

التدفقات النقدية من تحويلات العاملين في الخارج، حيث ارتفعت من ٧,٩ مليون في بداية السبعينات لتصل إلى ٢٣٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ كما يشير هاني حوراني.

لكن هذه الوفرة المالية القائمة بشكل كبير على المساعدات والقروض وتحويلات العاملين في الخارج وجهت غالبيتها الساحقة إلى القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية. وانعكس تضخم الإنفاق الاستهلاكي المصاحب للوفرة المالية، وهيمنة القطاعات الخدمية والتوزيعية والمالية على حساب القطاعات الإنتاجية على أمرين:

أولاً، تركيبة القوى العاملة، حيث يشير حوراني إلى أن القطاعات الإنتاجية كانت في عام ١٩٦١ تستوعب قرابة ٥٣,٣٪ من إجمالي القوى العاملة، وبدأت تتراجع شيئاً فشيئاً منذ بداية السبعينات لتصل إلى ٢٩٪ في عام ١٩٨٥. وترافق هذا مع تراجع حصة القوى العاملة في الزراعة من ٣٣,٥٪ عام ١٩٦١ إلى ٧,٨٪ عام ١٩٨٥. وكان هذا التراجع، سواء بالقطاعات الإنتاجية أو الزراعية، على حساب تنامي حصة القطاعات الخدمية والتوزيعية والمالية.

بدأت الدولة منذ منتصف السبعينات تتجه تدريجياً من الحيز العام إلى الحيز الخاص، تحديداً مع صعود النخبة التجارية على إثر الوفرة المالية وتقاطع توجه الدولة مع مصلحة هذه النخبة على حساب القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية والزراعية.

إن تشوّه تركيبة القوى العاملة نتيجة التركيز على القطاعات الخدمية كان له الأثر الكبير على بنية المجتمع، حيث كان من الممكن لتطوير القوى العاملة وتنظيمها في أجسام وهيئات نقابية أن تساهم في خلق تشكيلات اجتماعية مغايرة تماماً للتشكيلات الاجتماعية القائمة على الهويات الفرعية العشائرية والمناطقية والإقليمية.

ثانياً، اتساع الفجوة بين العاصمة والمحافظات؛ ساهم لجوء الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ بشكل كبير في تركيز كتل بشرية كبيرة في منطقة العاصمة، لكن الوفرة المالية في السبعينات أدت كذلك إلى تركيز مفرط لمختلف النشاطات الاقتصادية في العاصمة عمان. ويؤكد حوراني على استئثار عمان في أواسط السبعينات على نحو ٩٣٪ من المؤسسات غير الحكومية العاملة في البناء والنقل والتخزين والخدمات المالية. وساهم التركيز الشديد للاستثمارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في عمان في اتساع الفجوة الاقتصادية والتنموية بين العاصمة والمحافظات. إذ ضمت عمان لوحدها في منتصف السبعينات ٥٤٪ من مستشفيات البلاد و٧٣٪ من الصيدليات و٨٤٪ من الفنادق. وتمتّع سكان عمان بأعلى معدل من خدمات الطرق التي كانت تصل إلى ٩٢٪ من سكان العاصمة في الوقت الذي لا تصل فيه إلا إلى ٤٠٪ من سكان الكرك، على سبيل المثال، كما يقول حوراني. هذه الحالة من

نستذكر هبة نيسان التي انطلقت شرارتها من معان، جنوب الأردن، في ١٨ نيسان ١٩٨٩. وفي هذا المقال المكوّن من قسمين، نتحدث في القسم الأول عن الخلفيات الاقتصادية التي قادت إلى الهبة، وفي القسم الثاني نستعرض يوميات الهبة كما وثقتها مجلة الأردن الجديد في عددها الصادر عام ١٩٩٠م

## أولاً، خلفيات الهبة

### التحويلات الاقتصادية التي أدت إلى هبة نيسان

عند الحديث عن مسببات الهبة، كثيراً ما يتم الاكتفاء بربط الهبة بالفعل المباشر الذي أدى إلى خروج الناس للشارع؛ وهو قيام حكومة زيد الرفاعي برفع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية. وهذا يجرنا من قراءة الهبة بشكل مناسب؛ لا يكونها ردة فعل على حدث مباشر بل كنتيجة لمسار اقتصادي من المهم التوقف عنده وقراءته.

في الفترة ما بين مطلع السبعينات ومطلع الثمانينات شهد الاقتصاد الأردني «تحسناً» على إثر الطفرة النفطية، فقد زاد حجم الناتج المحلي خلال السنوات ١٩٧٣-١٩٨٢ بمعدل وسطي قدره ٨,٥٪ سنوياً كما يشير هاني حوراني في كتابه «أزمة الاقتصاد الأردني». ويعزو حوراني هذا الارتفاع إلى عوامل عدة منها، كثافة المساعدات المالية العربية والأجنبية وازدياد حجم الاقتراض من الخارج والداخل إضافة إلى النمو السريع لتحويلات الأردنيين في الخارج وازدياد عائدات التصدير نتيجة توسع السوق المحلي والخارجي أمام السلع والخدمات.

لكن باعتقادي، من الصعب التسليم ببراءة خطاب «معدلات النمو» كمؤشر وحيد لقياس الوضع الاقتصادي في البلد، والذي كثيراً ما يستخدمه ما يسمى بـ«الخبراء» لتمبرير توجه اقتصادي معين، دون الأخذ بعين الاعتبار مصادر تكوين هذا النمو، أو الإجابة على أسئلة فرانسوا بيرو في كتاب «فلسفة لتنمية جديدة»: «النمو من أجل ماذا؟ ولأي هدف؟ كيف يكون النمو مفيداً؟ النمو من أجل من؟ لبعض أعضاء المجتمع أم من أجل الجميع؟».

إن ما يسمى بفترة «الانتعاش» الاقتصادي التي شهدتها الأردن في سبعينات القرن الماضي تركت آثاراً كبيرة على بنية الاقتصاد الأردني قد تكون أسست للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد في ثمانينات القرن الماضي.

رغم أن برنامج التنمية للسنوات السبع ١٩٦٤-١٩٧٠ تضمن تقليص الاعتماد على الدعم الخارجي كهدف رئيسي من أهداف البرنامج، إلا أن الاعتماد على المساعدات، تحديداً من الدول العربية النفطية، تعاضد في بداية السبعينات، وقفز حجم مساعدات دعم الموازنة من ٤٤ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٢١٠ مليون دينار عام ١٩٧٨. إضافة إلى هذا، ساعدت الطفرة النفطية على ارتفاع





# ١٩ الاحتجاجات والثورات الشعبية تتواصل

## انتفاضة نيسان ١٩٨٩ : أين كنا وكيف أصبحنا؟

استأنف الحراك الشعبي والشبابي نشاطه ومطالبه منذ عامين.. لو كان الإصلاح حقيقياً لشعرنا ولو قليلاً بتغيير قواعد لعبة الحكم... الإصلاح الحقيقي يتم عندما تقبل الطبقة الحاكمة بالتخلي - ولوجزئياً - عن احتكار «كعكة الحكم» لصالح الاغلبية الشعبية... وهذا ما لم يتم. ولذلك فإن الإصلاح الذي أعلن عنه كان محدوداً وجزئياً. وحتى حدود ذلك الإصلاح لا تزال غير محترمة من قبل السلطات : على سبيل المثال : المادة ٨ من الدستور المعدل عام (٢٠١١) تحرم التعذيب؛ لكن هذا لا يمنع استمرار ممارسته حتى الآن، مثلما تذكر ذلك تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان. والمادة ١٢٨ تقول : « لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس اساسياتها». ومع ذلك صدرت بعد عام (٢٠١٢) قوانين تخالف هذه المادة كقانون الإعلام الالكتروني وقانون المطبوعات المعدل (٢٠١٤) وغيرها. ومن يريد المزيد في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة فما عليه إلا ان يراجع توصيات مجلس حقوق الإنسان في جنيف والمتعلقة بالأردن في دورته الاخيرة قبل شهرين. قد يستنتج القارئ من كل ما ذكر أعلاه بان اوضاعنا قد تراجعت على جميع المستويات. وهذا صحيح، بل إن القول بعكس ذلك هو الكذب بعينه. ولمن يريد أن يبينها بان الظروف الاقتصادية والإقليمية لم تكن تساعد على تحقيق أوضاع أفضل، نرد عليه بالقول : إن هذا غير صحيح، لأن جوهر المشكلة هي أن الحكومات المتعاقبة والنظام ككل لم يستخلص الدروس الصحيحة من انتفاضة نيسان ١٩٨٩. ولو فعل ذلك (ما فائدة «لو؟») لكانت النتائج اليوم أفضل . أو بالحد الأدنى. أقل سوءاً مما هي عليه الآن. إن الإعتقاد المستمر . للأسف . بأن «الطول الأمنية» كقيلة بخل أية أزمة هو العائق المزمن لإنتشال البلاد من ازماتها التي تغرق فيها وتضعفها أمام الاخطار الخارجية التي تتهددها. أكثر من ذلك : يجب أن لا يتفاجأ أصحاب «الطول الأمنية» إذا ما لجأ الأردنيون إلى «نيسان» جديد... إن «تأجيل» التعامل الصحيح مع الأزمة لا يعني أنها «حلت». والشعوب لا تهدأ ولا تستكين عندما يتعلق الأمر بحياتها ووطنها ومستقبل أجيالها. ولنا مما جرى ويجري في الجزائر والسودان منذ أسابيع عبرة ودروس جديدة لمن «نسي»

والتحكّم بالانتخابات من أكبرها إلى أصغرها.. كانت الأحزاب تعمل بصورة «سرية» لكنها كانت فاعلة وكان للنضال طعم وثمر ونتيجة.. أما اليوم فقد «أصبحنا» نعيش «ديمقراطية تحت القمع» : الأفواه مكتمة، ومجلس نواب «منتخب» وفقاً لقانون مطلوب منه أن لا يمثل الإرادة الحقيقية لأغلبية الشعب . اللهم بإستثناء نسبة محدودة لا تفسد هيمنة الطبقة الحاكمة وسياساتها. و «القوانين» الناظمة للحياة الحزبية والسياسية والنقابية، وللحريات العامة عموماً ، التي يسنها هكذا «مجلس نواب» كقيلة . في عام ٢٠١٩ . بتقييد ما تبقى من حريات عامة ! فالاعتقال لأسباب سياسية لا يزال قائماً والتضييق على الأحزاب والنقابات والاجتماعات العامة والحراك الشعبي لا يزال قائماً (مثلما كانت عليه الحال في حقبة ماضية). وحتى نكون منصفين، علينا أن نعترف : أصبح هناك «طوشات» في مجلس النواب. أغلبها لا علاقة له بمصالح الشعب وحقوقه وحرياته، بحيث «أصبح» هناك نوع من «الإثارة والحيوية» في حياتنا النيابية، يغطي على الهزال الذي تعاني منه ! أما الفساد الذي «كنا» نشكو منه عام ١٩٨٩ ونطالب بالقضاء عليه، فقد استشرى بقدرة قادر (والأصح ان نقول بقدرة غياب المحاسبة والشفافية وغيض الطرف عنه وقمع من يحتج عليه)، و «أصبح» كالسرطان ينخر جسم الدولة بالرغم من «جهود» مكافحته ! عام ١٩٨٩، «كنا» ننادي بدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني ونضاله للتخلص من الإحتلال وللظفر بالحرية والإستقلال وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف... أما اليوم فقد «أصبحنا» أسرى «وادي عربة» المذل و «فضله» أصبح العدو الصهيوني يقتل مواطنينا في عقر دارنا و لا نملك إلا الصراخ والإحتجاج ! أما الباقورة والغمر، فحتى هذه اللحظة لا يزال المواطنون الأردنيون لا يستطيعون الاقتراب من اراضيهم ! طالبنا أواخر ١٩٨٩ بالإصلاح السياسي والإقتصادي... وجاء أخيراً . ولو متأخراً . عام ٢٠١٢ بعد الخوف من عدوى الانتفاضات العربية عام (٢٠١١)، وليس استجابة لمطالب جماهير انتفاضة نيسان ١٩٨٩ ... لكن الجبل تمخض فولد فأراً ؛ إذ يتساءل قطاع واسع من المواطنين اليوم : لو كان هناك إصلاح حقيقي لما

**د. سليمان صويص / ناشط سياسي وحقوقى**

تحل الذكرى الثلاثون لإنتفاضة نيسان المجيدة (١٩٨٩ - ٢٠١٩) بينما قطاعات واسعة من المواطنين تتساءل : أين كنا وكيف أصبحنا ؟

«كنا» نعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة والفقر وارتفاع المديونية.. و «أصبحنا» نعاني من ارتفاع أكثر لتكاليف المعيشة وزيادة أعداد الذين يعانون منها، بحيث أصبحت عمان (وليس دبي أو بيروت أو القاهرة) هي العاصمة العربية الأعلى من حيث تكاليف المعيشة، والدولة التي تحتل الرقم ٢٦ على مستوى العالم في هذا المجال! ازداد الفقر والبطالة حتى قيل أن يتم التلاعب بمعاييرهما لإخفاء الإزدیاد الحقيقي الأمدح.. أما المديونية فإن أرقام ١٩٨٩ تبدو متواضعة جداً مقارنة بما آلت إليه عام ٢٠١٩ بالرغم من «برنامج التصحيح الميكلي» لصندوق النقد الدولي والذي دفع ملايين الأردنيين ثمنه من حياتهم وأبسط متطلبات معيشتهم، علماً بأن الإرتفاع المذهل للمديونية الحالية لا يعرف الأردنيون حتى الآن اسبابه وكيف وقع وأين صرفت تلك المليارات في الوقت الذي تشهد أوضاعهم تراجعاً مرعباً على جميع الأصعدة.

قبل عام ١٩٨٩ كان الأردنيون يملكون مؤسساتهم الإقتصادية الوطنية الإنتاجية التي كانت تدر على خزينة دولتهم «المنّ والسلوى» : الفوسفات، البوتاس، الإسمنت، الإتصالات وغيرها... أما اليوم، في عصر النيوليبرالية والخصخصة ودافوس والسماسة فقد «طار» هذه الثروات وأصبح «يتباعد» بها الرأسمال الاجنبي والشركات الأجنبية المعولمة، وتبخر «صندوق الأجيال» الذي قيل بأن الأموال المتأتية من الخصخصة ستدخله... وأما الفتات فدخلت خزينة الدولة من الضرائب والرسوم. وعلى اية حال، ولكي يعرف القارئ أين «وصلنا» بعد ثلاثين عاماً، ولكي يستزيد ننصحه بقراءة التقرير الضخم الذي صدر عن المجلس الإقتصادي والاجتماعي قبل أشهر، هذا التقرير الذي كان من المفترض أن يحدث زلزالاً سياسياً ومعنوياً لدى القائمين على إدارة البلاد.

على الصعيد السياسي، «كنا» نعاني من غياب الحريات والقمع والإستبداد،

«الدول والحكومات لا تختفي ولا تتحرك» كما يقول هارفي مقتبساً عبارة والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك».

لكن مع مطلع الثمانينات حدث تحوّل في سياسة مانحي القروض، من مؤسسات الدول الرأسمالية إلى دول العالم الثالث تحديداً، بعد تخلف المكسيك عن سداد ديونها وظهور ما سمي بـ«أزمة ديون العالم الثالث». حينها، يقول هارفي أن إدارة ريفان استطاعت أن تجمع بين سلطات وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لحل المشكلة، من خلال إعادة جدولة الديون بأسعار فائدة جديدة يترافق معها شرط إجراء إصلاحات نيوليبرالية. وبهذا تم تطهير صندوق النقد الدولي من آثار الكينزية كافة وتحوّل إلى مركز ترويج ودعم «أصولية السوق الحر» والعقيدة النيوليبرالية على حد تعبير هارفي.

تبنت حكومة زيد الرفاعي (١٩٨٥-١٩٨٩) التوجه النيوليبرالي «لإنعاش» الاقتصاد الأردني وتخليصه من الأزمة. واتخذت حكومة الرفاعي جملة من الخطوات من أجل هذا، يمكن تلخيصها بمجموعة من النقاط كما يذكرها هاني حوراني بشكل مفصل جداً، مع ذكر أمثلة على كل نقطة منها، في كتابه أزمة الاقتصاد الأردني:

- ١- تشجيع ورعاية القطاع الخاص، والعمل على تقليص دور الحكومة والقطاع العام في الحياة الاقتصادية.
- ٢- منح الرأسمال الخاص إعفاءات ضريبية كبيرة وتسهيلات وحوافز مادية جمة على حساب خزينة الدولة.
- ٣- تضخيم الإنفاق الحكومي والتوسع في الإنفاق الرأسمالي بهدف تنشيط القطاع الخاص وتقليل عثراته.
- ٤- ازدياد الاعتماد بشكل غير مسبق على الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل الإنفاق العام.
- ٥- الاستجابة التامة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين المسماة بسياسات «التصحيح والتكيف».

لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي بعد عجزه عن الوفاء بسداد ديونه، ووقع اتفاقته الأولى مع الصندوق التي نصت على منح الأردن قرضاً بقيمة ٢٧٥ مليون دولاراً تدفع على ١٨ شهراً، وإعادة جدولة جزء من ديون الأردن الخارجية التي بلغت آنذاك ستة مليارات دولار مقابل البدء ببرنامج «التصحيح الاقتصادي» والذي، على أثره، قرر مجلس الوزراء في ١٥ نيسان، رفع أسعار المحروقات والسلع والمواد الغذائية بين ١٥ إلى ٥٠٪، وشملت الزيادة إسطوانة الغاز، البنزين، السولار، المشروبات المعدنية والغازية، السجائر، إضافة إلى رسوم ترخيص وتسجيل المركبات.

كردة فعل على هذه التحولات الاقتصادية العنيفة التي شهدتها البلاد خلال السبعينات والثمانينات، انتفض الفقراء والمهمشون في ١٨ نيسان ١٩٨٩ في هبة شعبية عارمة سميت آنذاك بـ«هبة نيسان».





## أهد النمر

### تشوهات واختلالات مالية خلال سنة ٢٠١٨



#### الاجارية

مليون دينار، مطروحا منه قيمة (ايرادات محلية) فقط البالغة (٧٩٤٥) مليون دينار.

#### توزيع الانفاق الكلي

بين نفقات جارية واخرى رأسمالية في سنة ٢٠١٧ توزع الانفاق الكلي البالغ (٨١٧٣) مليون دينار بين نفقات جارية بقيمة (٧١١٣) مليون دينار، وبين نفقات رأسمالية بقيمة "١٠٦٠" مليون دينار.

فيما توزع الايفاق الكلي في سنة ٢٠١٨ بين نفقات محلية او جارية بقيمة (٧٦٢٠) مليون ونفقات رأسمالية بقيمة (٩٤٨) مليون دينار. ارتفاع النفقات الجارية وتراجع الرأسمالية

مما سبق يتضح ان النفقات الجارية ارتفعت من (٧١١٣) مليون في سنة ٢٠١٧ الى (٧٦٢٠) مليون في سنة ٢٠١٨ وبارتفاع (٥٠٧) ملايين دينار، وبنسبة (٧,١٪) والقيمة والنسبة عاليتان وتتعارض مع شعار تخفيض وترشيد الانفاق.

من جهة اخرى تراجعت قيمة النفقات الرأسمالية (المفترض انها كذلك) من ١٠٦٠ مليون دينار في سنة ٢٠١٧ الى (٩٤٨) مليون خلال سنة ٢٠١٨ وبانخفاض (١١٢) مليون دينار وبنسبة هبوط (١,٠٦٪) فيما المنطق الاقتصادي كان يتطلع الى زيادة الانفاق الرأسمالي بدلا من تراجعه ليتوازي مع نمو افضل.

#### تغطية الايرادات المحلية للنفقات

في سنة ٢٠١٧ بلغت نسبة التغطية (٩٤,٤٪) اي محصلة نسبة الايرادات المحلي (٦٧١٧) الى النفقات الجارية (٧١١٣) وفي سنة ٢٠١٨ وبدلا من ان تتحسن تراجعت النسبة الى (٩١,١٪) كمحصلة لايرادات محلية (٦٩٤٥) الى نفقات جارية (٧٦٢٠) مليون دينار.

ارتفاع في حجم اجمالي المديونية من ارتفاع حجم اجمالي المديونية من (٢٧٢٦٩) مليون دينار في نهاية سنة ٢٠١٧ وبنسبة (٩٤,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (٢٨٩٠٣) مليون الى (٢٨٣٠٨) مليون في نهاية سنة ٢٠١٨، وبنسبة (٩٤٪) من الناتج المحلي المقرر خلالها بقيمة (٣٠١٠٠) مليون دينار "بتحسن هامشي لم يزد عن ٠,٣٪".

وتصاعد في حجم صافي المديونية من ارتفاع صافي المديونية من (٢٥٤٣٦) مليون دينار في نهاية سنة ٢٠١٧، وبنسبة ٨٨٪ من الناتج المحلي البالغ (٢٨٩٠٣) مليون دينار، الى (٢٦٩٠١) مليون دينار وبنسبة (٨٩,٤٪) من الناتج المحلي المقرر البالغ (٣٠١٠٠) مليون دينار.

نشير اخيرا الى ان حجم صافي المديونية في سنة ٢٠١٨ البالغ (٢٦٩٠١) توزع بين مديونية خارجية بقيمة (١٢٠٨٨) مليون دينار ومديونية داخلية بقيمة "١٤٨١٣" مليون دينار.

استمر تحقق التشوه والاختلال والتراجع في الارقام والوقائع المالية التي تم رصدها وتسجيلها خلال كامل سنة ٢٠١٨، وكما في سنة ٢٠١٧ والسنوات التي سبقتها، ولكن بوتيرة أشد وأوسع في السنة الاخيرة سواء كان ذلك في بروز رقم ومعدل متورم في عجز الموازنة من جهة، ومن جهة اخرى حدوث تورم في رقم المديونية (الدين العام) الى مستويات غير مسبوقه بالرغم والنسبة، الى جانب اكثر من انعكاس سلبي وخطر لكل من عجز الموازنة "قبل احتساب المنح والمساعدات او بعد احتسابها" على فروع "اقتصادية ونقدية ومصرفية" وعلى تمدد وتعمق حالة الفقر والبطالة وابعاد اجتماعية متصلة بذلك وتنامي وامتداد أعداد المتضررين منها في البلاد.

#### العجز المالي الفعلي بعد المنح

#### والمساعدات

انخفض رقم قيمة العجز الفعلية من (٧٤٨) مليون دينار خلال كامل سنة ٢٠١٧ الى (٧٢٧) مليون دينار متحقة مقابلها في سنة ٢٠١٨، وبانخفاض (٢١) مليون دينار، وبنسبة هبوط (٢,٨٪).

العجز المالي في فترة سنة ٢٠١٧ العجز المالي المتحقق عن كامل سنة ٢٠١٧ بحدود (٦٤٨) مليون دينار كان كمحصلة نفقات كلية بقيمة (٨١٧٣) مليون دينار مطروح منه قيمة ايرادات كلية (ايرادات محلية + المنح والمساعدات) بقيمة (٧٤٢٥) مليون

دينار. العجز المالي في فترة سنة ٢٠١٨ أما في سنة ٢٠١٨ التي تحقق فيها عجز مالي بقيمة (٧٢٧) مليون دينار فإنه كان نتيجة محصلة نفقات كلية تمت فيها بحدود (٨٥٦٧) مليون دينار مطروح منها او يقابلها ايرادات كلية بقيمة (٧٨٤٠) مليون دينار "الايرادات الكلية تتضمن" الايرادات المحلية + المنح والمساعدات".

#### العجز المالي مع استبعاد

#### احتساب قيمة المنح والمساعدات

قفز العجز المالي مع استبعاد رقم المنح والمساعدات من (١٤٥٦) مليون دينار في سنة ٢٠١٧ الى (١٦٢٢) مليون دينار تم تسجيله خلال كامل سنة ٢٠١٨ وبارتفاع (١٦٦) مليون دينار، وبنسبة زيادة (١١,٤٪).

العجز المالي في سنة ٢٠١٧ البالغ (١٤٥٦) مليون دينار تحقق العجز المالي هذا البالغ (١٤٥٦) مليون دينار في سنة ٢٠١٧ كمحصلة لنفقات كلية بقيمة (٨١٧٣) مرصودة خلال سنة ٢٠١٧ يقابلها او مطروحا منها ايرادات محلية (٦٧١٧) مليون دينار.

العجز المالي في سنة ٢٠١٨ قبل المنح والمساعدات (١٦٢٢) مليون دينار العجز المالي هذا في سنة ٢٠١٨ البالغ (١٦٢٢) مليون دينار تحقق كمحصلة للفرق بين نفقات كلية (جارية + رأسمالية) بقيمة (٨٥٦٧)

## مفصولين مستشفى ابي عبيدة لا يستحقون هذه العقوبة القاسية



الاهالي - بعد مرور اكثر من اسبوعين على حادثة فصل عشرة عمال من مستشفى ابي عبيدة - الاغوار الشمالية، وعلى خلفية واقعة لا تستحق مطلقا هذه العقوبة القاسية، فقد تحركت قوى عمالية وسياسية في الاغوار للمطالبة باعادتهم الى عملهم، ولكن مدير المستشفى يصر على تطبيق الفصل وحرمانهم من حقهم في العمل، باستثناء ثلاثة عمال طهارة اعيدوا الى عملهم بسبب الحاجة الماسة

لهم. المنظمة العمالية لحزب حشد في الاغوار تواصل تحركها من أجل اعادة العمال المفصولين، ولكن مدير المستشفى في آخر لقاء معه قبل يومين ينتكر لهذا الحق ولا يعترف بأن الفصل جاء تعسفيا. المطلوب هو توسيع حركة المطالبة بعودة العمال المفصولين وفضح هؤلاء المسؤولين الذين لا تهمهم معاناة الناس وتفاقم الازمات المعيشية في البلاد.



وثيقة  
شرفنقسم بالله العظيم ..  
وبدماء الشهداء..  
أنا ..

لا نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا..

لا نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الضروي والجماعي -  
القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردن

كما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة  
التأهيل كبداية عن حقنا في العودة، ولا نفوض  
ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

## التجمع الديمقراطي الفلسطيني يحدد موقفه من حكومة اشتية

المشاركة في الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة يتعارض مع موقف التجمع ومع ما ورد في برنامج عمله المشترك (البند الرابع)، ومع الاحترام للاستقلالية السياسية والتنظيمية لجميع أطرافه، يأمل التجمع أن تقوم الهيئات القيادية لكلا الحزبين بمراجعة موقفها خلال الفترة القادمة، وبما ينسجم مع برنامج العمل المشترك للتجمع.

وفي الختام يؤكد التجمع الديمقراطي الفلسطيني استمراره في العمل من اجل الوصول إلى أوسع ائتلاف فلسطيني يتصدى لحالة الانقسام، ويقاوم الاحتلال، ويناضل من اجل العدالة الاجتماعية، ويرتقي لطموحات شعبنا الفلسطيني وحقوقه في العودة إلى دياره التي هجر منها، وتقدير المصير وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

اللجنة التوجيهية للتجمع الديمقراطي

بدعوة لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية للانعقاد الفوري من اجل تنفيذ اتفاقات المصالحة والتوافق على حكومة وحدة وطنية، تجابه كافة التحديات والأخطار المحدقة بالقضية الوطنية، وتدعو إلى انتخابات رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني خلال فترة زمنية محددة، والعمل بالتوازي على عقد مجلس وطني توحيدى جديد، يعيد الاعتبار لهيئة منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويعزز تمثيلها للفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.

٣- يعيد التجمع التأكيد على الأسس التي أوردتها في برنامج العمل المشترك للتجمع (البند الرابع) حول الحكومة، والتي يجب أن تحظى بتوافق وطني لكافة القوى الفلسطينية، وتعمل لفترة زمنية محددة في إطار تهيئة المناخات اللازمة لإنهاء حالة الانقسام، والإعداد لإجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية للمجلس الوطني.

٤- إن قرار حزب الشعب الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فدا

وعلى رأسها ما يسمى ب صفقة القرن ، ومحاولات إخراج القضية الفلسطينية من بعدها الوطني السياسي، واستبدال حق تقرير المصير بمشاريع اقتصادية مشبوهة، تفرض على الكل الفلسطيني التمسك بأولوية إنهاء الانقسام والتوحد في مواجهة هذه الأزمة بعيداً عن أي خطوات من شأنها تعميق الانقسام تحويله إلى انفصال كامل، اوتعطيل جهود المصالحة.

وفي ظل حالة الجدل الواسعة التي رافقت تكليف الرئيس الفلسطيني محمود عباس للدكتور محمد اشتية بتشكيل الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة، وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني، يؤكد التجمع الديمقراطي على مايلي:

١- ان موقف التجمع الديمقراطي هو عدم المشاركة في الحكومة الفصائلية المقترحة و الإصرار على أن تحديات المرحلة الوطنية والديمقراطية تتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية.

٢- مطالبة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

الإهالي - أعلن التجمع الديمقراطي الفلسطيني، اليوم السبت، موقفه من الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة الدكتور محمد اشتية .

وأكد التجمع الديمقراطي في بيان على موقفه بعدم المشاركة في الحكومة الفصائلية المقترحة و الإصرار على أن تحديات المرحلة الوطنية والديمقراطية تتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفيما يلي نص البيان :

بيان صادر عن التجمع الديمقراطي الفلسطيني حول تشكيل الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة

يرى التجمع الديمقراطي الفلسطيني أن التحديات التي تواجهها الساحة الفلسطينية، وآخرها نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي تكرر نظام الأبرتهاميد، والاحتلال، وخطط ضم وتهويد الضفة الغربية، وفصل غزة، وإمعان دولة الاحتلال بجرائمها المنظمة والمتفاقمة ضد الشعب الفلسطيني، والتهديدات المتزايدة بتصفية القضية الوطنية وكافة حقوق شعبنا،

## دعوة مكاتب المقاطعة العربية لحظر نشاط شركة "إير.بي.إن.بي"



والبور الاستيطانية، التي أقامتها إسرائيل في مختلف محافظات الضفة الغربية بما فيها محافظة القدس من خلال عروضها لتأجير منازل للسياح الأجانب في هذه المستوطنات والبور الاستيطانية في مخالفة صريحة وواضحة للقانون الدولي واعتداء صارخ على الحقوق السياسية والانسانية للفلسطينيين ، الذين سلبتهم هذه المستوطنات والبور الاستيطانية أراضيهم.

الإهالي - دعا تيسير خالد عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مكاتب المقاطعة في الدول العربية بما فيها دولة فلسطين لحظر النشاط الهدام ، الذي تقوم به شركة (إير.بي.إن.بي) على أراضيها ، وهي شركة تعمل في مجال السياحة ، وتتخذ من مدينة سان فرانسيسكو في ولاية فلوريدا مقرا رئيسيا لها وتقوم بالوساطة بتأجير منازل للسياح في مختلف دول العالم .

جاء ذلك على خلفية قيام هذه الشركة بتقديم مساعدات وتسهيلات للمستوطنين في مختلف المستوطنات

## الأونروا تبدأ بصيانة 268 مدرسة في سوريا والأردن وغزة ولبنان والضفة

٢٣ مليون دولار من المملكة العربية السعودية وعبر الصندوق السعودي للتنمية.

الشرقية. وقالت الاونروا في بيان لها إن خطة التحسين هذه لمنشآت الأونروا لم تكن لتحدث لولا تبرع سخي بمبلغ

للصيانة والتي من شأنها العمل على ضمان أن ٢٦٨ مدرسة ومركز صحي في سوريا والأردن وغزة ولبنان والضفة الغربية، بما فيها القدس

الإهالي - تشرع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتنفيذ مشروعات واسعة النطاق



## المعركة في الضفة وليست في غزة

معتصم حمادة



القضية، يلاحظ أن المنحى العام للحل، عند الغرب، هو فصل القطاع عن الضفة الفلسطينية (التي كانت آنذاك تحت الإدارة الأردنية)، وكما أوضح الصحفي الكبير الراحل محمد حسنين هيكل، فقد عرضت إسرائيل على م.ت.ف، عام 1970 (بعد حرب أيلول) أن تأخذ على عاتقها قطاع غزة، في إطار التمهد للحلول الثنائية مع الدول العربية المعنية. غير أن القاهرة نصحت آنذاك قيادة المنظمة بعدم التورط في هذا المشروع لأسباب عدة.

وبالتالي، رأت دولة الاحتلال في الانقسام بين فتح وحماس فرصة لتحويل الوضع إلى انفصال، تعمل على تشجيعه، وتغذيه بالتصريحات النافرة والاستفزازية، وتستغل الأوضاع الاجتماعية المدمرة للقطاع، وتوافق على حلول لهذه الأوضاع، تشارك فيها أطراف متعددة، تعمل إسرائيل على تسهيل مهامها، مقابل أن تضمن هدوءه، وأن تحيد عنصر المقاومة فيه، وأن تخرجه من المعادلة السياسية، وكل ذلك على قاعدة تشجيع وتوسيع الانقسام. ويبدو أن الطرفين بلعا الطعم. فحماس تتباهى أنها باتت طرفاً في صنع القرار الإقليمي (!) من موقع مشاركتها في حل الأزمة الحياتية للقطاع، وفتح يدب الزعر في أوساطها، وهي تشاهد حماس تدخل في المعادلات السياسية وتحرر من الضغوط المالية لسلطة رام الله وترفع وتيرة تنسيقها مع دولة الاحتلال.

(٣) إن المعركة الحقيقية هي في الضفة الفلسطينية وأن القيادة الرسمية الفلسطينية التي بيدها زمام القرار تعيش مأزقاً سياسياً، ينعكس بسلبياته القاتلة والمدمرة والكارثية، في ظل حالة انتظاره، تراقب المشهد السياسي وتكتفي بالتعليق عليه، لكنها لا تغادر موقعها في اتفاق أوسلو، والتزاماته،

لم تعد «صفقة ترامب» تحوي أسراراً مغلقة، تصنيف إلى مخاطرها المعلنة مخاطر جديدة، إلا في التفاصيل الجزئية التي لن تغير في المنحى العام للخط، والقائم على تصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، لصالح مشروع «إسرائيل الكبرى»، وإعادة تفتيت الهوية الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، وتحويله إلى مجرد تجمعات سكانية، مبعثرة، في حالة تبعية والتحاق مع الجوار، للضفة والقطاع، وتوطين في الدول المضيفة للاجئين.

فمن القدس، إلى اللاجئين، إلى تشريع الاستيطان، وشطب حق العودة، وحل وكالة الغوث، وإعادة تعريف اللاجئين، إلى الاعتراف بضم إسرائيل للجولان ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، إلى جانب تصريحات رئيس حكومة دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل، حول استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بسيطرة (ضم) إسرائيل على الضفة الفلسطينية، وتصريحات نتنياهو يرفضه تفكيك أية مستوطنات إسرائيلية في الضفة، أي إصراره على ضم المستوطنات كافة، في الوقت الذي مازال فيه مشروع الاستيطان ناشطاً على قدم وساق في أنحاء الضفة والقدس والخليل، في عملية سباق مع الزمن.

بالمقابل يواصل نتياهو اللعب على حبال الانقسام، فيطلق تصريحاته حول إجراءاته وسياساته لإدامة الانقسام، وحول رفضه عودة السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس عباس إلى قطاع غزة، وورغبته أن يبقى القطاع تحت سلطة الأمر الواقع لحركة حماس.

ويبدو أن تصريحات نتياهو، إلى جانب سياساته الميدانية والعملية في فرض الوقائع على السلطة الفلسطينية، أثارت المزيد من الرعب في صفوفها. وبدلاً من التوجه نحو مجابهة سياسات نتياهو، توجهت لتحميل حماس المسؤولية.

لوضع النقاط على الحروف لابد من التأكيد على التالي:

(١) لم يكن لنتياهو أن يلعب لعبته في البناء على الانقسام، لولا أن الانقسام كان موجوداً. وبالتالي يتحمل مسؤولية توفير الفرصة لنتياهو للعب على خلافات الحالة الفلسطينية طرفاً الانقسام، فتح وحماس، كل من جهته، ومن موقع مسؤوليته عن إنهاء الانقسام، باعتبار أن قرار الإنهاء والعودة إلى الوحدة الداخلية يملكه الطرفان، وليس أحد غيرهما. هما أساس المشكلة، وهما مفتاح الحل. وبالتالي فإن إغلاق الطريق أمام الأعب نتياهو مسؤولية الطرفين وليس واحداً دون الآخر.

(٢) إن دولة الاحتلال، تنظر إلى قطاع غزة باعتباره حمولة زائدة، وتعمل في كل الاتجاهات للتخلص منه وفك الارتباط معه. وفي عودة إلى المشاريع التي قدمت لحل القضية الفلسطينية عبر تاريخ هذه

واستحقاقاته وقيوده. وعلى هذا الأساس نقيم رهانات فاشلة. مرة تراهن على نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ليسقط هذا الرهان مع أوراق الاقتراع ونتائجها. ومرة تراهن على الحالة العربية.

ففي القمة طلبت القيادة الفلسطينية من الأنظمة العربية شبكة أمان مالية في مواجهة سياسة الحصار المالي الإسرائيلي - الأميركية. غير أن الرد كان سلبياً. وطلبت دعماً في مواجهة حماس. الرد كان واضحاً في مغادرة الوفد القطري لجلسة الافتتاح والانسحاب من القمة. وطلبت دعماً سياسياً. الأخبار الواردة من نيويورك تقول إن الوفود العربية أجلت التحرك ضد السياسات الأميركية والإسرائيلية حتى لا تصطدم بالولايات المتحدة، ورهانها يقوم على تشجيع واشنطن على تصعيد عدوانها ضد إيران، ما «يحتم» على العرب إعلان هدنة مع إدارة ترامب. أما الرد الأكثر قسوة فكان الرد العماني الذي انقلب فيه وزير الخارجية بن علوي على القضية الفلسطينية، بأسلوب ارتقى إلى أعلى مستويات الاستفزاز، وانحدر إلى أدنى مستويات الوضاعة الأخلاقية.

(٤) إن الاستمرار في هاتين السياستين، من رام الله وغزة، ليس من شأنه سوى أن يلحق الكوارث بالقضية الوطنية وبحقوق شعب فلسطين، وأن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء وأن يستعيد أجواء النكبة.

لم يعد البحث عن الحل أمراً عسيراً بل إن الوقائع الواضحة، تحتم على الأطراف الفلسطينية، خاصة فتح وحماس إعادة النظر بسياساتهما لصالح البديل الوطني:

أولاً: محور الصراع هو مع الاحتلال ومشاريعه، وفي شكل مركز مع صفقة ترامب التي يبني عليها نتياهو سياساته. الرد على صفقة ترامب يكون بالانسحاب من اتفاق أوسلو وتطبيق قرارات المجلس الوطني. ما يعني أن الكرة هي في ملعب القيادة الرسمية التي تملك وحدها زمام القرار.

ثانياً: إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية وإغلاق الطريق على مناورات نتياهو، والأطراف الأخرى، ووضع الجميع أمام استحقاقات إنهاء الانقسام. الكرة في ملعب الطرفين، فتح وحماس.

ثالثاً: إعادة بناء المؤسسة الوطنية على أسس ديمقراطية بانتخابات شاملة لرئيس السلطة، وللمجلسين التشريعي والوطني بنظام التمثيل النسبي الكامل، بإشراف حكومة وحدة وطنية يتوفر لها الغطاء السياسي من الأطراف كافة لإنجاز هذه المهمة التاريخية.

أما كل ما هو خارج هذا السياق، فليس إلا هدر للوقت، لا يصب إلا في خدمة المشاريع البديلة





## الدول العربية وهجرة العقول!

فهد المضحكي / الحوار المتمدن-

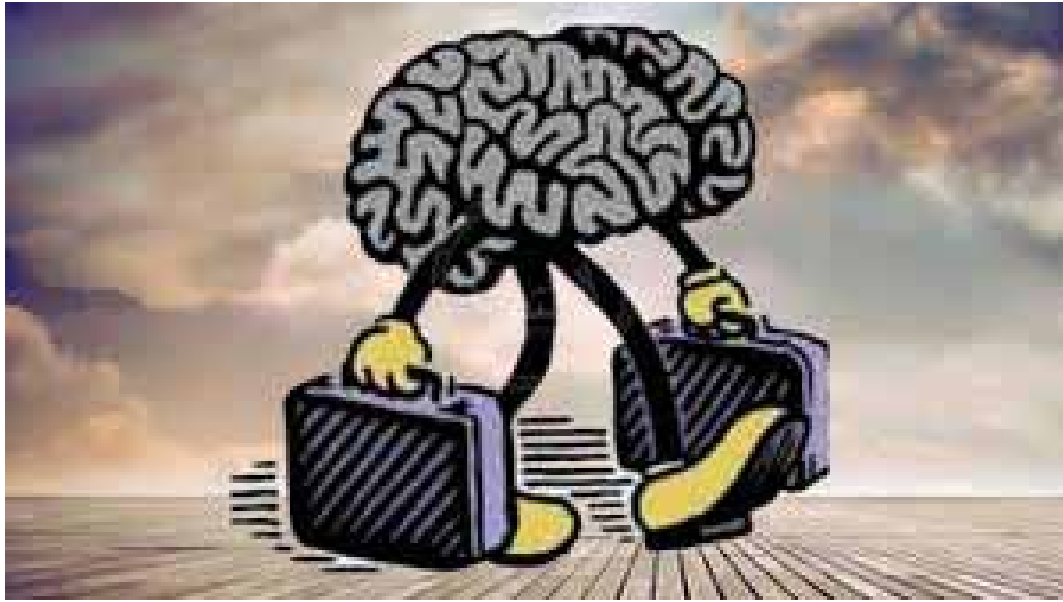
تشير بعض الإحصائيات الرصينة إلى وجود عدد كبير من النخب الثقافية والعلمية والمهنية العربية المنتشرة في كثير من دول العالم، وبفضل الكفاءة العالية التي تتمتع بها تلك النخب تم احتضانها في مؤسسات علمية وجامعات ذات شهرة عالية، فبرز منهم علماء كبار لديهم حضور فاعل في مراكز عملهم، ومنهم من شارك في الحياة السياسية ووصل إلى مراكز متقدمة في السلطة. هذا ما ذكره الأكاديمي د. مسعود ضاهر في مجلة العربي الكويتية عدد مارس ٢٠١٩. وذلك - وفق رأيه - يطرح تساؤلات لا حصر لها حول الأسباب العميقة لهذه الظاهرة المتنامية التي باتت تشكل نزيفاً حاداً للدول العربية، وتهدد مجتمعاتها بفقدان كثير من نقاط القوة والصمود في زمن الهيمنة الشرسة للعلومة التسلطية، التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم.

في تحليله لهذه الظاهرة يؤكد أن سياسة هدر الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية العربية مازالت في صلب الهجرة العربية المتفاقمة باتجاه مختلف دول العالم، فقد فشلت الأنظمة العربية في إيجاد حلول علمية طويلة الأمد للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية، وهي الآن عرضة للتفجير من الداخل عبر عصبية طائفية وقبلية وقوى عسكرية تقلص دور التنمية فيها إلى الحدود الدنيا، فأرهب الاقتصاد العربي بالقروض الخارجية المستدامة من مؤسسات مالية دولية بفوائد فاحشة، وانفتح طريق الهجرة أمام النخب العربية إلى الخارج على مصراعيه.

ليس من شك في أن انتقال - وهو ما أشار إليه منذ سنوات الدكتور فيضي عمر محمود رئيس اتحاد الأطباء العرب في أوروبا - الموارد البشرية التي تمتلك المعرفة والمهارات من بلادها الأصلية النامية إلى البلدان المتقدمة بسبب ما تواجهه هذه الموارد من صعوبات في بلادها الأصلية مثل الحروب والنزاعات المسلحة أو عدم الاستقرار السياسي أو البطالة أو

قلة فرص التقدم الوظيفي أو ندرة مجالات البحث العلمي، أو المخاطر الصحية وغير ذلك، وهذه الظاهرة تكلف الدول العربية حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. وفي مقابل ذلك، إن الوطن العربي يساهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، ٥٠٪ من الأطباء، و٢٣٪ من المهندسين، و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية

من المؤكد ثمة أسباب عميقة تقف وراء هذه الظاهرة لا تنفصل عن العوامل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية فهي تحتل الأولوية في التأثير المباشر على هجرة الكفاءات العربية. وباختصار إذا ما أردنا الحديث عن هذه الأسباب فإن عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب لهم للعيش



المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا. يشكل الأطباء العرب ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين في انكلترا، وتستقطب الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ٧٥٪ من المهاجرين العرب، إن الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة العقول العربية بلغت (١ مليار دولار في عقد السبعينات!).

تشير الإحصاءات إلى أن ٧٣٥٠ عالماً هاجروا من العراق إلى الغرب في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٨ بسبب الحصار الذي كان مفروضاً على العراق، وفي السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال للعراق أي من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، اغتيل ٨٩ استاذاً جامعياً عراقياً، وتقول منظمة العمل العربية إن هنالك ٤٥٠ ألف من حملة الشهادات العليا العرب هاجروا إلى أمريكا وأوروبا خلال السنوات العشر الأخيرة، وإن أكثر من نصف طلاب العرب الذين يتلقون دراساتهم العليا في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم بعد التخرج، وهذا يدل على وجود خلل يجب معالجته لمصلحة كل من الوطن وأبنائه الشباب.

في المجتمعات العربية تأتي في مقدمة هذه الأسباب وكذلك البيروقراطية والفساد الإداري وتضييق الحريات على العقول العلمية المبدعة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتهميش الباحث من قبل القيادات العلمية والسياسية والتي تؤدي إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطربهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً، هذا ما أوجزه محمود في مقاله العلمي أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية والحد من الهجرة.

في حين يعتبر - ضاهر - السلطات السياسية غير الديمقراطية السائدة في العالم العربي عامل دفع لهجرة أعداد كبيرة من المثقفين وأصحاب المهن الحرة من غالبية الدول العربية، لكن هناك مواقف مضيئة لعدد كبير من المثقفين العرب الذي تصدوا بجرأة لسياسة قمع الحريات وعدم احترام الرأي الآخر في بلادهم. وتوضيحا لذلك فإنه يرى كثيراً ما دفع المثقف العربي الحر - وغيره من مثقفي القوميات الأخرى في الدول العربية - ثمناً غالياً في تصديه لقوى

القمع والإرهاب في بلده، وإن معالجة مشكلات الهجرة العربية المتفاقمة وما نجم عنها أزمات كالأستقرار والاندماج يتطلب إعادة نظر جذرية في مقولات الإصلاح السياسي والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة في جميع الدول العربية، فقد شجعت على الاستهلاك غير المجدي، وأهملت تنمية الطاقات البشرية، وبخاصة الشابة منها التي اختارت طريق الهجرة، علماً بأن فلسفة التنمية في الدول المتطورة تولي أهمية قصوى لبناء الإنسان المبدع؛ لأنه رأس المال الأكبر، وهو هدف التنمية وغايتها، لكن الحد من سيل الهجرة رهن بتلبية حاجات الإنسان في الدول العربية الذي يشكل رأس المال الثابت في مشاريع النهضة العربية، وذلك بالتركيز على المقولات التالية:

- إطلاق حرية الإنسان ودعم طاقاته الإبداعية في مختلف حقول العلم والمعرفة والإبداع الفردي والجماعي.
- تنظيم المجتمعات العربية على أسس العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد الطبيعية.
- عدم التفريط بمصادر الطاقة والموارد الخام، واعتماد نظام المساءلة والشفافية في محاسبة المسؤولين عن الهدر.
- تحسين نوعية الأداء السياسي للقوى المسيطرة، ووضع ضوابط دستورية لمنع التسلط، واستغلال النفوذ، والتفرد في اتخاذ القرارات المصيرية.
- تطوير الأداء للمؤسسات العربية ومدها بأفضل القوى البشرية ذات الكفاءة العلمية العالية.
- حل مأزق الهوية الثقافية العربية في عصر العولمة، لأنه على صلة وثيقة بهجرة النخب الثقافية العربية الشابة وما ترتب عليها من تراجع في الإنتاج العلمي والإبداع الثقافي الدولي العربية.





## دور المرأة السودانية في ثورة ديسمبر ٢٠١٨

تاج السر عثمان / الحوار المتمدن-

تمر ذكرى ٨ مارس هذا العام والسودان تشهد ثورة ضد النظام الظلامي الفاسد التي انفجرت يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ ، وما زالت مستمرة حتى الآن ، لا شك أن المرأة لعبت دورا كبيرا في هذه الثورة باشتراكها في المظاهرات وبيت الحماس وسط الثوار ، وكشف معلومات العدو للثوار، وايواء الثوار من بطش عناصر الامن والارهابيين، ونالت نصيبها من الاعتقال والتعذيب والاصابات بالرصاص الحي بهدف اربابها عن المشاركة في الثورة والضرب بالهراوات والغاز المسيل للدموع . الخ ، جاء ذلك امتدادا لارتها في الحركة الوطنية منذ الثورة المهديّة وثورة ١٩٢٤ و ثورة الاستقلال ١٩٥٦ ، وثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، وانتفاضة مارس أبريل ١٩٨٥ .

كان طبيعيا أن تلعب المرأة السودانية دورها في الثورة الحالية، فقد عانت من كل اشكال الاضطهاد الطبقي والسياسي والاجتماعي والاثني واضطهادها كجنس ونوع، وقاومت قهر النظام الفاشي الذي تعاطم بمتواليه هندسية حتى وصل الي التعذيب الوحشي للمعتقلات السياسيات .

والواقع ان المرأة السودانية واجهت ببسالة النظام الفاسد بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩ م ، بمختلف الأشكال ورفضت العودة بها الي عصر الحريم وتعرضت للكثير من صنوف التنكيل والاضطهاد (الاعتقال ، التشريد، القمع، الاغتراب..الخ)، وكان دورها واضحا في المظاهرات والمواكب والاضرابات والحركة الجماهيرية الراضية لسياسات النظام القمعية وارسال الشباب الي محرقة الحرب.

قاومت المرأة النظام الفاسد الذي يعبر عن مصالح الرأسمالية الطفيلية التي افقرت شعب السودان حتي اصبح ٩٥% منه يعيش تحت خط الفقر، وسحبت الدعم عن التعليم والصحة ومارست سياسة الخصخصة التي شردت مئات الالاف من العاملين من وظائفهم مثل: تدمير السكة الحديد والنقل النهري والخطوط الجوية السودانية ومشروع الجزيرة وبقية المشاريع الزراعية، اضافة للتفريط في وحدة السودان بانفصال الجنوب، ومصادرة الحقوق والحريات السياسية ، وفرض حالة ومحاكم الطوارئ ، وممارسة التعذيب والقمع الوحشي للمظاهرات والمواكب السلمية التي يكفلها الدستور.

مارس النظام ملاحقة النساء بأساليب فظة ومهينة: اما بدعوى الحجاب وقانون النظام العام الذي اصبح سيفا مسلطا علي رقاب الشباب بمطاردتهم واهانتهم بهدف اربابهم ونحجيم دورهم في النشاط العام، ومنعهم من الانخراط في الحركة الجماهيرية الهادفة الي انتزاع الحقوق والحريات الديمقراطية، ورفع الغلاء وتحسين الأحوال المعيشية، وتوفير المستقبل الأفضل لفلذات اكبادهم. كما يتم حرمان النساء من العمل الشريف بمطاردتهم في الأسواق لكسب العيش الكريم.

كما عانت المرأة السودانية من عقوبة الجلد ، تلك العقوبة المذلة للكرامة الانسانية والتي مارسها نظام السفاح نميري منذ قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م، وتم التوسع فيها بشكل وحشي تحت نظام الانقاذ بعد أن تم تقنينها في قانون العقوبات (١٩٩١ م).

كما يتم القمع الوحشي للطالبات اللائي يعانين من وضع مزري في المعيشة والسكن في الجامعات والمعاهد والكليات، ويتم حرمانهن من القبول في تخصصات معينة بمحاولات تقليل الاعداد للقبول في مايسي بكليات القمة (الهندسة ، الطب،..) . بصر النظر عن النسب المميزة التي حزن عليها. كما يتم التمييز ضد النساء في الترقى للمناصب العليا في الخدمة العامة بمختلف الدعاوي. هذا اضافة لقانون الأحوال الشخصية الذي يحرم المرأة من حق اختيار الزوج بحرية، كما يحرمها من السفر ولو لمهام رسمية الا بموافقة ولي الامر، وهذه حقوق مكفولة حتي بالدستور الحالي.

كما عانت المرأة في المناطق المهمشة من آثار الحرب الجهادية الدينية التي اشعلها النظام في الجنوب وجبال النوبا والنيل الأزرق وشرق السودان ودارفور وما نتج عنها من مآسي وكوارث مثل: النزوح والجرائم ضد الانسانية مثل: حرق القرى، والاعتصاب، والابادة الجماعية، ومآسي فقدان الأبناء والأزواج (الأرامل).



اضافة للحروب أدي التدمير الكبير للقطاع الصناعي و الزراعي والبيئة بممارسة القطع العشوائي للأشجار، الي الجفاف والتصحر وهجرة الالاف من المزارعين والرعاة من الريف الي المدن، مما ادي الي اتساع فئة النساء الفقيرات صانعات الاطعمة والشاي وبيع الملابس المستعملة والأدوات المنزلية زهيدة السعر ، وتقدر هذه الفئة بنسبة ٨٥% من الباعة في بعض أسواق اطراف العاصمة، وأن اغلبيتهن بين سن: ٢٠ - ٢٥ سنة، وأن بناتهن الصغار حتي سن ١٥ سنة يساعدن ويشاركن في البيع، ويعاني هؤلاء النسوة من هاجس : الرسوم ومصادرة أدوات عملهن(الكشآت).

كما تعاني النساء العاملات من سيف التشريد المسلط علي رقابهن، حيث بلغت نسبة المشرذات أكثر من ٥٥% من مجموع المشرذين أغلبهن في سن العطاء (٢٥ - ٣٥ سنة)

وفي مصانع المناطق الصناعية بالعاصمة وبقية المدن تعاني العاملات صغيرات السن من استغلال فظيع ، حيث أن عقود عملهن باجور متدنية وبلا حقوق نقابية أو تنظيم نقابي، إضافة الي ضيق فرص العمل للخريجين والشباب ( حيث يقدر عدد الخريجات العاطلات بأكثر من ٥٣% من العاطلين)، هذا اضافة لانتشار ظاهرة الطلاق وظاهرة النساء السجينات حتي نشأ جيل جديد من المواليد في السجون.

وبرغم أن المرأة تشكل نصف المجتمع (٤٩% من السكان)، الا أنه وبعد ٣٠ عاما من حكم الانقاذ ، لاتزال الأمية بين النساء في الريف ٨٥% وفي المدن ٦٠%، رغم ازدياد عدد الطالبات في الجامعات.

تواصل المرأة السودانية نضالها في الثورة الحالية ضد النظام استنادا لارث ومكاسب حققتها بعد الاستقلال، فقد شاركت المرأة في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م، كما انتزعت حق الانتخاب الذي قررته أول وزارة بعد الثورة وفازت فاطمة أحمد ابراهيم كأول امرأة سودانية تدخل البرلمان في دوائر الخريجين. وفي عام ١٩٦٥ م، تم تشكيل لجنة لمراجعة اجور ومرتبات العمال

والموظفين ، ما يهنا هنا ، أن تلك اللجنة أوصت بتطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي للرجل والمرأة علي حد سواء ( طبق في مجالات الطب والتمريض والتدريس)، ولم يطبق في جميع الوظائف الا في عام ١٩٧٢ م، واستمر الوضع حتي اشترك المرأة في القوات النظامية والسلك القضائي والدبلوماسي والتوسع في التعليم العالي(الاحفاد، الجامعة الاسلامية..الخ). ارتفاع عدد الطالبات في الجامعات ( علي سبيل المثال كانت نسبة الطالبات في الجامعات عام ٢٠٠٠ م ٤٨%)، وفي بعض الكليات مثل الطب والهندية جامعة الخرطوم بلغت النسبة ٦٥%. ارتفعت مساهمة المرأة في النشاط السياسي والثقافي والفني والمرحي والرياضي. قاومت المرأة الأنظمة الديكتاتورية (عبود، نميري، الانقاذ)، وتعرضت للقمع والاعتقال والتعذيب والفصل التعسفي من العمل، والهجرة للخارج.

كما شهدت تلك الفترة اهتماما عالميا بقضية المرأة ( المواثيق الدولية) مثل: الأجر المتساوي، التمييز في التعليم، الحقوق السياسية للمرأة، سيداو ١٩٧٩ م، مؤتمر بكين، سيداو الاختياري ١٩٩٩ م.

كما أشرنا سابقا، صارت المرأة ضد النفوذ السلفي لتجريد المرأة من مكاسبها التاريخية مثل محاولة فرض الحجاب عليها والعودة بها لعصر الحريم، الخ. وعانت من مشاكل الحروب والنزوح والاعتصاب ولاسيما في حرب دارفور، اضافة لمعاناتها في المهن الهامشية ( الشاي، الاطعمة..الخ) من المطاردة والقمع. كما عانت النساء من التجنيد الاجباري لآبناءهن . اضافة للقمع والجلد. كما صدر قانون الأحوال الشخصية لعام (١٩٩١ م لتكريس أوضاع التخلف للمرأة.

لكن رغم القهر الا أن المرأة هزمت نظام الانقاذ وشقت طريقها في مختلف الميادين. كما دفعت ظروف الحرب والفقر والتشريد بالكثير من النساء للعمل، كما كثرت حالات الطلاق للاعسار ، واتسعت ظاهرة سجن النساء والولادة داخل السجون (أطفال مواليد السجون). كما اتسعت أعداد المراكز ومنظمات المجتمع المدني التي سلطت الضوء المختلفة علي قضايا المرأة من زوايا مختلفة وتعددت أشكال تنظيمات المرأة وكانت الحصيلة اهتمام واسع ومتنوع بقضية المرأة وهذا يشكل معلما بارزا في مسيرة المرأة السودانية.

رغم النجاحات التي حققتها المرأة السودانية في انتزاع بعض حقوقها، والدور التاريخي الرائد الذي لعبه الاتحاد النسائي السوداني في ذلك، الا أنه ينتظرها الكثير من المعارك من أجل مساواتها الفعلية التامة مع الرجل أمام القانون، والنضال من أجل التوقيع علي الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة والالتزام بتنفيذها، وانتزاع قانون ديمقراطي للأحوال الشخصية يضمن حقوقها في القوامة والحضانة والشهادة والارث وعقد الزواج والطلاق والنفقة والأجر المتساوي للعمل المتساوي، والغاء القوانين التي تحط من كرامة المرأة مثل قانون العقوبات للعام (١٩٩١ م) وقانون النظام العام، والغاء كل القوانين والممارسات التي تبيح الاعتداء علي جسدها وكرامتها، واعتبار الاعتصاب جريمة من جرائم الحرب، وتحسين اوضاع المرأة النازحة، وتجاوز مناهج التعليم التي تكرس دونية المرأة، وتمثيل المرأة حسب كفاءتها في احتلال المواقع القيادية في جهاز الدولة ومواقع اتخاذ القرار والمؤسسات التشريعية والاحزاب السياسية والنقابات. وأن تحرير المرأة لاينفصل عن تحرير المجتمع من كل اشكال الاضطهاد الطبقي والاثني والنوعي





## د. خالد الوزني

## الاقتصاد تريق الاستقرار



تتبعكس على دخولهم، وتولد وظائف للجميع، وأن الحكومات تعمل بشفافية وعدالة، هو

التصويت الحقيقي على الثقة بما تنفذه الحكومات من برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية. الدرس الوحيد من المنطقة والعالم اليوم هو أن "الاقتصاد أولوية"، فمراكز القوة في العالم تسعى من خلال الاقتصاد إلى تثبيت وجودها على خارطة القوة العظمى عالمياً، فلم تكن مبادرة الحزام والطريق، الصينية المنشأ، إلا بوابة اقتصادية للتموضع عالمياً، وما كانت السياسات الخلافية التي تقودها الإدارة الأمريكية في بناء السور مع المكسيك، أو في إعادة التفاوض حول مبادئ التجارة الحرة، أو فرض العقوبات التجارية، أو حتى منح المزيد من التخفيضات الضريبية داخليا سوى مؤشراً حقيقياً بأن الأنظمة العالمية تؤمن بأن استقرارها داخلياً، وتموضعها في خارطة العالمية للقوى العظمى اكسيره، وعامل تنشيطه، ومحفره الاقتصاد ولا شيء غيره. ومن لم يقتنع فليقرأ خارطة الإقليمية والعالمية الحالية بعناية، ولينظر إلى استشراف المستقبل من ذلك المنظور الاقتصادي.

الاقتصادية اليوم هي الوقود المحفز للتحركات في المنطقة والعالم. معدلات البطالة، والفقر، ونتائج النمو الاقتصادي الحقيقي، وحجم التوسع في السوق، ومستوى جذب الاستثمارات الجديدة، جميعها باتت المحدد الرئيس لاستقرار الاقتصادات وصمود الحكومات في الشارع. اكتساب ثقة المواطن بالحكومات، لم يعد عبر البرلمان، بل برغم أهميتها، ولكن عبر مؤثرات الاقتصاد الكلي. الحكومات التي تسعى إلى ترك أثر، أو للبقاء والصمود والاستمرار، هي تلك التي تبني منظومة عمل تؤدي في النهاية إلى معدلات نمو يلهمها الناس في كافة المناطق، وتسهم في خلق الوظائف الجديدة، وتضبط إنفاقها وعجز موازنتها حتى لا ينفلت إلى تضخم، وطبع نقود، وتبخر للقوة الشرائية للعامة. السياسات الاقتصادية المؤدية إلى الاستقرار والازدهار هي تلك التي تؤدي إلى توسيع الاستثمار القائم، وجذب استثمارات جديدة، وهي تلك التي تسهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل ومتناهية الصغر، للأفراد ولأصحاب المبادرات الشبابية الإنتاجية. ثقة العامة بأن الاقتصاد يعمل بشكل جيد، وشعورهم، بل وإحساسهم الفعلي، بأن الاقتصاد يحقق نتائج إيجابية حقيقية

والتي ولدت تضخماً وصل إلى نحو ٢٠٪، أدت إلى تحقيق انخفاض حقيقي في القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود والمتدني، وهم الشريحة الكبرى في صناديق الاقتراع، وهم بالضرورة ما استطاعت المعارضة أن تستهوي طموحاتهم وأن تكسب ودّهم وأصواتهم. والتغيرات التي وصلت إلى الجزائر كان وقودها الأوضاع الاقتصادية المتردية، والتضخم الناتج عن طبع النقود كبديل للاقتراض الخارجي، وهي سياسات خاطئة وصلت إليها الدولة بعد فشل المحرك الاقتصادي، وتفاقم العجز، وظهور التضخم الذي التهم الجزء الأكبر من دخول العامة، وعزز من أثره زيادة البطالة، وخاصة بين شريحة الشباب. الوضع في السودان لا يختلف كثيراً عما سبق من تآكل القوة الشرائية للطبقة العاملة، وعدم توافر وظائف للشباب، وفق السياسات العامة التي ركزت على عنصر المال بدلاً من التركيز على عنصر التنمية وتحريك الاقتصاد ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والتي على رأسها التوسع في الإنفاق العام دون رُشد، أو حصافة، أو شفافية. النتيجة أن المسألة جاءت من الشارع، سواء عبر الانتخابات ونتائجها، أم عبر التحركات الشبابية والنزول إلى الشوارع. السياسات

المعطيات على أرض الواقع في المنطقة ومن حولنا تشير صراحة إلى أن الاقتصاد يقود اليوم موجة جديد من التغيرات السياسية في المنطقة والعالم، تغيرات، أو نقل اضطرابات خرجت عن النطاق العربي إلى المنطقة بشكل عام. الاقتصاد اليوم هو معامل التفاعل الكيميائي، والمحرك، بل والمحفز الحقيقي لما يطال المنطقة من تغيرات في الجزائر وفي السودان وفي تركيا، وهناك امتدادات في إيران لكنها مقموعة بعيداً عن الأضواء، والكاميرات والتصوير بشكل واضح. الاقتصاد بات العلم الذي يجب أن يتعلمه ويتعاطى معه رجال السياسة بشيء من الحكمة والوعي، خاصة حينما يتعلق الأمر بشريحة الشباب، أو حينما تمس التطورات والقرارات السياسية شؤون اقتصادية مثل القوة الشرائية للعامة. منطقتنا اليوم بكافة تضاريسها وجغرافيتها يقودها الاقتصاد نحو تعريف جديد للتغير. فالنتائج الأخيرة لحزب العدالة والتنمية في تركيا تشير صراحة إلى أن قوة السياسة لا تكفي وحدها، إن لم تلازمها رافعة اقتصادية تحافظ على استقرار دخل المواطن، وتؤدي إلى خلق الوظائف وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومتوازنة. فالضغوط الاقتصادية في تركيا،

## قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات الإسرائيلية

اتفاق أوسلو بين إسرائيل والوفد الفلسطيني، كما توصل الأردن على اتفاق سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤، وقد وصل المساران الفلسطيني والسوري إلى طرق مسدودة.

حتى وقع الانقسام الفلسطيني ما بين فتح وحماس واندلع الصراع بينهما، ودخلت سوريا في حرب أهلية وواصلت إسرائيل سياسة فرض الأمر الواقع حتى وصلنا إلى الحال اليوم الذي نسميه بالتأسيس الثاني لإسرائيل، وذلك عبر قتل قضايا الوضع النهائي من خلال إخراج قضايا القدس، واللاجئين، والمستوطنات من المفاوضات، والإبقاء على قضية الحدود فقط، وهي قضية مطروح نسويتها وفق إطار إقليمي يتضمن تبادلًا للاراضي تخرج منه إسرائيل بنحو ٩٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية (حوالي ٢٥ ألف كم مربع) وتتزوي الدولة الفلسطينية إلى مجرد قطع متناثرة من الأرض تسمى دولة ولكنها محرومة من سمات الدولة وعلى رأسها السيادة.

نجاح معسكر اليمين في إسرائيل بقيادة نتياهو جاء بفعل تمكنه من فرض رؤيته وتحقيق الأمن لدولته ومواطنيه، وتصدير الصراع والحروب إلى الدول المجاورة، والوصول إلى صفقة مع إدارة ترامب تتحقق من خلالها الرؤية الإسرائيلية بالكامل، وهي ما يطلق عليها صفقة القرن، تحقق شق منها بقرارات أمريكية أحادية، وينتظر تشكيل نتياهو لحكومته الجديدة من أجل تسويق ما تبقى منها، وإذا ما تحقق فسيتحقق ما أسميناه بالتأسيس الثاني لإسرائيل.

الدكتور عماد جاد نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

وخلال الحملة الانتخابية أعلن نتياهو صراحة أنه في حال فوز معسكره بالانتخابات وتمكنه من تشكيل الحكومة الجديدة سيقوم مباشرة بضم ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهو يتحدث هنا عن ضم حوالي ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل، وذلك في تطبيق عملي لما سمي بصفقة القرن التي ستحقق جميع المطالب الإسرائيلية وتقزم الحقوق الفلسطينية كثيراً، ولنا أن نتصور أن قرار التقسيم رقم (١٨) لعام ١٩٤٧ كان قد خصص نحو ٤٦٪ من مساحة فلسطين للدولة العربية و٥٣٪ للدولة العبرية و١٪ يتم تدويله وهي منطقة القدس.

ورغم أن القرار كان مرفوضاً من قبل زعماء الجماعات اليهودية كافة بمن فيهم بن جوريون، لأن القرار لم يمنح القدس لليهود ولا مدينة الخليل حتى قبر إبراهيم أبو اليا، فإن بن جوريون بذل جهداً كبيراً في إقناع قادة الجماعات اليهودية بقبول القرار لدخول الأمم المتحدة، واعتماداً على ما توقعه من رفض العرب، وقد تحقق ما توقعه فانتهت حرب ١٩٤٨ وإسرائيل عضواً بالأمم المتحدة، وزادت مساحتها بمقدار النصف على حساب المساحة المخصصة للدولة العربية.

وقامت إسرائيل باحتلال ما تبقى من أرض فلسطين في عدوان يونيو ١٩٦٧، وشبه جزيرة سيناء من مصر ومرتفعات الجولان السورية وأجزاء من لبنان والأردن. وقد تمكنت مصر من استعادة سيناء كاملة (٦٤ ألف كم مربع) ومنذ عام (١٩٩١) بدأت المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، لبنان والأردن والوفد الفلسطيني من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، وجرى توقيع

عادة في مطالب مالية ومكاسب للمتدينين وطلبة المدارس الدينية، ومن ثم سيصبح رئيس الوزراء الأطول بقاءً في السلطة بإسرائيل على الإطلاق متجاوزاً المؤسس الأول للدولة العبرية دافيد بن جوريون، ويبدأ في عملية ما نطلق عليه التأسيس الثاني لإسرائيل.

فإذا كان التأسيس الأول تم على يد بن جوريون بقبوله قرار التقسيم رقم (١٨) لعام ١٩٤٧ ثم خوضه حرب ١٩٤٨ مع الجيوش العربية والسيطرة على نصف المساحة التي خصصها القرار لإسرائيل، فإن نتياهو يعد المؤسس الثاني لإسرائيل، نظراً لتمكنه من تحقيق الأمن للدولة والمواطن هناك وتصدير الأزمات للجانب الفلسطيني وحالة الانهيار التي يمر بها العالم العربي وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب، فقد تمكن نتياهو على مدار الشهور الماضية من الحصول على قرار أمريكي بالاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وما ترتب عليه من قرار بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وتوالي قرارات الدول بنقل سفاراتها إلى القدس.

ومن ثم فقد أخرج نتياهو القدس من دائرة المفاوضات واستبدها من الحل النهائي بعد أن ظلت مطروحة على مائدة التفاوض، وكانت ملفاً من ملفات التفاوض النهائي الخمسة مع المستوطنات، اللاجئون، المياه والحدود. وبعد ذلك بأيام حصل نتياهو على قرار أمريكي جديد بضم الجولان السوري المحتل إلى إسرائيل، ومن ثم فقد أضاف القرار الأمريكي مرتفعات الجولان السورية المحتلة بقوة السلاح في عدوان يونيو ١٩٦٧ إلى «الدولة العبرية».

### الأهرام المصرية

كما كان متوقعاً فقد فاز معسكر اليمين بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، بل إن تكتل الليكود حل في المرتبة الأولى بالحصول على سبعة وثلاثين مقعداً متفوقاً على حزب كاحول لافان أو أزرق أبيض الذي حصل على ستة وثلاثين مقعداً، وذلك بالمخالفة لجميع استطلاعات الرأي العام التي أجريت على مدار الفترة السابقة على الانتخابات، ورغم أنها توقعته فوز معسكر اليمين، إلا أنها توقعته أن يحل أزرق أبيض في المقدمة يليه الليكود.

ووفق القوانين الأساسية التي تحكم إسرائيل، نظراً لعدم كتابة دستور للدولة العبرية حتى اليوم في انتظار التحديد النهائي للحدود، فسيجري الرئيس الإسرائيلي رؤوفين روبين مشاورات مع الأحزاب والتكتل الإسرائيلية المختلفة لمعرفة رأيها في زعيم الكتلة أو الحزب المفضل لديها لتشكيل الحكومة، ومن حاصل حساب عدد المقاعد التي تقول إن اليمين حصل على الأغلبية الكافية لتشكيل الحكومة، فيتوقع أن يكلف الرئيس الإسرائيلي رأس قائمة الليكود بنيامين نتياهو بتشكيل الحكومة في غضون أسبوع من بدء المشاورات عقب إعلان نتائج الانتخابات ويمنحه أربعة أسابيع لتشكيل الحكومة، ويمكن في حال التعثر أن يمنحه أسبوعاً إضافياً من أجل الانتهاء من تشكيل الحكومة.

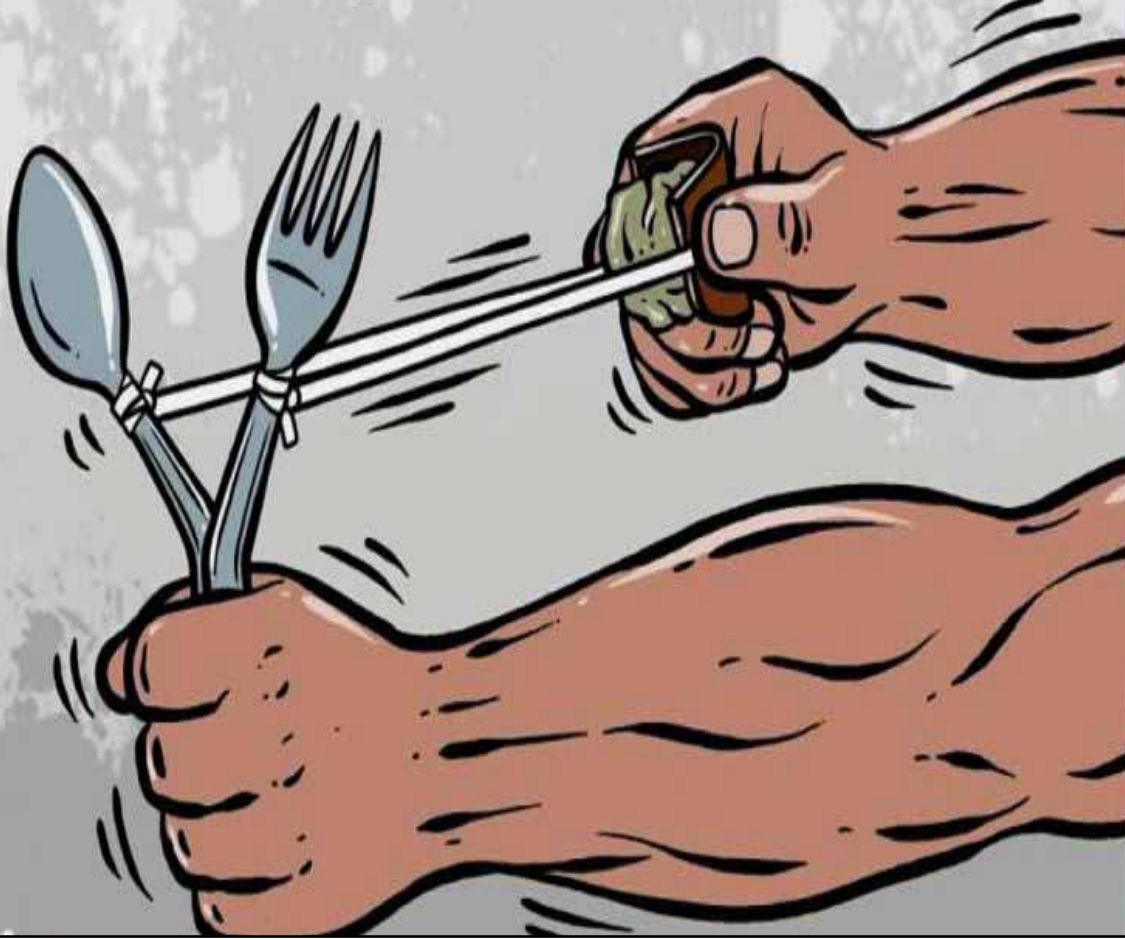
### تشكيل الحكومة

وفي تقديرنا، فإن نتياهو سيتمكن من تشكيل الحكومة بسلاسة، خاصة أن تجارب تشكله للحكومات السابقة تكشف عن قدرته على تلبية مطالب اليمين الديني التي تتمثل





## إضراب الأسرى الفلسطينيين عن الطعام

الملتقى الوطني  
يهنئ الأسرى في  
سجون الاحتلال  
بانتصارهم على الجلاد

**الأهالي** - يقيم الملتقى الوطني للاضراب والقوى والشخصيات القومية واليسارية مهرجانا خطابيا يوم الأربعاء الموافق ١٧ نيسان ٢٠١٩م وذلك انتصارا للأسرى في سجون العدو الصهيوني، الذين أجبروا سجانهم على القبول بتنفيذ مطالبهم بعد مرور ثمانية أيام على تنفيذ اضرابهم الشجاع عن الطعام، وقرروا تعليق الاضراب الى حين تنفيذ المطالب التي وعد السجان بتحقيقها:-

اننا في الوقت الذي نحيا فيه صمود الاسرى ونبارك لهم الانجاز المشهود بانتزاع مطالبهم من بين أنياب سجانهم فاننا نطالب الاحزاب والنقابات والمنظمات الحقوقية، بالاستمرار في الدفاع عن قضيتهم العادلة وحقمهم في النضال ضد الاحتلال.

أميركا تمنع مؤسس حركة مقاطعة  
«إسرائيل» من دخول أراضيها

**الأهالي** - منعت الولايات المتحدة الأميركية ناشطا فلسطينيا في حركة مقاطعة إسرائيل من دخول أراضيها، على الرغم من حيازته وثائق السفر الضرورية. واخبر موظفو الخطوط الجوية في مطار «اللد الدولي» الإسرائيلي الناشط عمر البرغوثي مؤسس حركة مقاطعة إسرائيل بأن مسؤولي الهجرة في الولايات المتحدة أخبروا المستشار الأميركي في تل أبيب بمنعه من دخول البلاد.

تسعى إلى استخدام الضغوط المالية للفت الانتباه إلى سياسات الاستيطان الإسرائيلية في الضفة.

وقال البرغوثي إن: «منعه من الدخول إلى الولايات المتحدة رغم ان أوراق سفره كافة قانونية، هو منع أيديولوجي وسياسي، ويشكل جزءاً من القمع المتزايد لإسرائيل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين داخل حركة المقاطعة من أجل الحرية والعدالة والمساواة».

وقال المعهد العربي الأميركي الذي رتب الرحلة إن السلطات لم تقدم للبرغوثي أي تفسير لرفض دخوله.

وأكد رئيس المعهد جيمس زغبي أنه من المثير للقلق أن صانعي السياسة والشعب في أمريكا لن تتاح لهم الفرصة للاستماع إلى آراء البرغوثي منه مباشرة.

وشارك البرغوثي، وهو ناشط فلسطيني بارز في تأسيس حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (بي دي أس) التي

اليسار الفنلندي يفوز  
في الانتخابات التشريعية

وتمكن اليساريون من ترجيح كفتهم في البرلمان المقبل وانتزاع المقعد الفاصل بينهم وبين اليمين المتشدد بفضل تقدمهم على الفنلنديين الحقيقيين بفارق ٠,٢٪ فقط من الأصوات.

وبهذا يكون «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» قد عاد إلى المشهد السياسي من بوابته العريضة بعدما خرج قبل أربع سنوات من الباب الخلفي حين حل رابعاً في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٠١٥.

**الأهالي** - حقق يساريو فنلندا الأحد أول فوز لهم في الانتخابات التشريعية منذ ٢٠ عاماً بتقدمهم بفارق ضئيل جداً (٠,٢٪ فقط) على اليمين المتشدد الذي حل ثانياً، في استحقاق كان الخاسر الأكبر فيه حزب الوسط بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته. واستناداً إلى نتائج فرز ١٠٠٪ من الأصوات سيحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٤٠ مقعداً في البرلمان المؤلف من ٢٠٠ مقعد، مقابل ٣٩ مقعداً سيسفلها حزب «الفنلنديين الحقيقيين» اليميني المتشدد.

عمان - الأردن - جبل الحسين - شارع الظاهر  
بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال  
الموقع على الانترنت:  
www.hashd-ahali.org.jo  
بريد الكتروني: ahali@go.com.jo  
hashdparty@gmail.com

الاخراج الفني  
عبدالله ابوكف  
الصف الضوئي  
منير عليا

رئيس التحرير  
عدنان خليفة  
الادارة والمالية  
خليل السيد

يصورها  
حزب الشعب  
الديمقراطي الأردني  
(حشد)



## الاشتراكات

(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد

## المكاتب:

عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / فاكس ٥٦٨٦٨٥٧  
أربد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦  
مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١

طبعت في مطابع الغد  
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠٠٢/٣٨)